

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٥٠

الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أدامو/السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوماكوف
	ألبانيا	السيد سباس
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيد مايزن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هويتفلدت
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

المناخ والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون

لدى الأمم المتحدة (S/2022/737)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-62633 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

(تكلمت بالإنكليزية)

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

المناخ والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2022/737)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، بولندا، جنوب أفريقيا، كولومبيا، مصر، المغرب، ناميبيا والنيجر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الجلسة: السيدة مارثا أما أكيا بوبي، الأمانة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، السيد تانغي غاهوما - بيكالي، الرئيس السابق للفريق الأفريقي للمفاوضين المعني بتغير المناخ، والسيد باتريك يوسف، المدير الإقليمي لأفريقيا، لجنة الصليب الأحمر الدولية.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/737 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر غابون على عقد هذه الجلسة. كما أشكر معالي السيد مايكل موسى أدامو، وزير خارجية غابون على ترؤسه هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت.

إن حالة الطوارئ المناخية خطر على السلام. وعلى الرغم من عدم وجود صلة مباشرة بين تغير المناخ والنزاع، يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم المخاطر الحالية ويسبب مخاطر جديدة. وتشهد أفريقيا، القارة التي تسجل أدنى إجمالي لانبعاثات غازات الدفيئة ارتفاعا في درجات الحرارة بوتيرة أسرع من المتوسط العالمي. وأصبحت أفريقيا في الخطوط الأمامية لهذه الأزمة، فمن دكار إلى جيبوتي تشتد المنافسة على الموارد بسبب التصحر وتدهور الأراضي اللذين يؤديان إلى تآكل سبل العيش والأمن الغذائي لملايين السكان. وفي منطقة القرن الأفريقي الكبرى يجبر الجفاف الأسر على الانتقال بعيدا عن ديارها. وفي منطقة الساحل تشتد النزاعات على الموارد ويستغل ذلك المتطرفون العنيفون بطريقة بارعة لتحقيق غاياتهم.

لدعم القارة الأفريقية في التصدي لأثر تغير المناخ على السلم والأمن يجب أن نعمل على جبهات متعددة. فلم يعد بإمكاننا أن نعمل كالمعتاد. ولا شك أننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات طموحة متعلقة بالمناخ فضلا عن التعجيل بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونتطلع إلى المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في شرم الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر) - بوصفه مؤتمرا مملوكا لأفريقيا ويركز عليها - بغية الوصول إلى التزامات مجدية من قبل كبرى الدول المسببة للانبعاثات. ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق سلام دائم إذا لم نحقق أهدافنا المناخية.

هناك ثلاث أولويات إضافية للعمل المناخي أود أن أشدد عليها اليوم.

أولا، إننا بحاجة إلى زيادة قدرتنا على تحليل المخاطر وإدماج منظور مناخي في جهودنا لمنع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. ويتطلب ذلك توفير بيانات أكثر وأفضل. ويمكننا الاستفادة - بمساعدة شركاء الابتكار - من أدوات جديدة لفهم التوقعات والاتجاهات المناخية بشكل أفضل لتعزيز قدرتنا في مجالي التحليل والإنذار المبكر. ففي وسط أفريقيا، على سبيل المثال، نعمل على

إن النساء معرضات بصفة خاصة للآثار المناخية، ولكنهن كذلك عوامل تغيير حاسمة. وغالبا ما يمتلكن معرفة فريدة يمكن أن تساعد في تقليل التوترات وتعزيز التماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى نتائج سلام أكثر استدامة تعود بالنفع على الناس. ففي آسيا، على سبيل المثال، يدعم صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام لجان الأراضي المحلية، برفقة وسيطات، مما يساعد في حل النزاعات المجتمعية المتصلة باستخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية.

كما أن الشباب أصحاب مصلحة رئيسيون يتصدرون الإجراءات المبتكرة فيما يتعلق بالمناخ وبناء السلام. ونرى نشاطهم في جميع أنحاء أفريقيا وقد استمعنا إلى شهادتهم في هذه القاعة. وستشكل الإجراءات التي نتخذها اليوم لمعالجة الصلات بين تغير المناخ والسلام والأمن مستقبلهم.

ثالثا، يجب علينا أن نغتنم الفرص للعمل المناخي وبناء السلام لتعزيز بعضنا بعضا. وقد شدد الأمين العام على ذلك مرارا وتكرارا. ويشترك بناء السلام والعمل المناخي في العديد من الأهداف ذاتها، أي بناء مجتمعات قادرة على الصمود يسودها العدل ولا يُهمش فيها أحد. والسياسات المتماشية أمر جيد للمناخ وللسلام. وفي هذا الصدد، يعكف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على زيادة قدرته على إسداء المشورة إلى الشركاء لوضع استراتيجيات مراعية لظروف النزاعات، تساعد في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وسيفيد ذلك التعاون في تطوير الآليات اللازمة لكفالة استفادة الفئات الأكثر ضعفا وتأثرا بالنزاعات من الاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق التكيف والقدرة على الصمود. وكذلك يعزز صندوق بناء السلام تبنيه لمنظور يتعلق بالمناخ. فمنذ عام ٢٠١٧، استثمر الصندوق أكثر من ٨٥ مليون دولار في أكثر من ٤٠ مشروعا مراعيًا للظروف المناخية. وسيوفر الاستعراض الجاري حاليا لمشاريع الصندوق توجيهها قيما للجهود المقبلة.

يتمثل أحد الأمور الحيوية لهذا البرنامج الطموح في الشراكات المتعددة الأبعاد التي تربط بين عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

تطوير لوحة معلومات تعمل بالأقمار الصناعية لإعطاء أفكار جديدة حول توافر المياه وتحسين فهمنا للتداخل بين الترحال الرعوي وتغير المناخ والنزاع.

ولن يكون هذا العمل ممكنا بدون نشر مستشارين معنيين بالمناخ والسلام والأمن في المناطق المعرضة لآثار المناخ لتعزيز قدرة بعثات الأمم المتحدة الميدانية. ويجب أن يركز تحليلنا وتفاعلنا الناتج عنه أكثر على الجانب الإقليمي. فلا حدود لتغير المناخ، وتبرز آثاره على السلام والأمن أكثر في المناطق الحدودية، الأمر الذي يتطلب تقاسم الموارد عبر الحدود أو التنقل البشري. ولكن كثيرا ما تركز جهود بناء السلام الحالية تماما على فرادى الدول عوضا عن مراعاة ذلك البعد الإقليمي. وقد حان الوقت لتغيير ذلك.

في وقت سابق من هذا العام أكمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تقييما لآثار تغير المناخ على السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة. وشدد التقييم، ضمن توصياته، على ضرورة التعاون والشراكة المنظمة في مجال الأمن المناخي على الصعيد دون الإقليمي. وتحقيقا لتلك الغاية، يلزم بذل جهود لوضع رؤية دون إقليمية مشتركة وإطار للحوكمة من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الاستجابات والمبادرات المشتركة في المنطقة دون الإقليمية في الأجل القصير والمتوسط والطويل. ويعمل المكتب الآن مع الشركاء لدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في وضع استراتيجية دون إقليمية لتغير المناخ. وفي غرب أفريقيا، يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاعتماد ممارسات جيدة لمنع نشوب النزاعات بين الرعاة والمزارعين على نطاق المنطقة، بما في ذلك من خلال إصلاح حياة الأراضي والاتصالات العامة.

ثانيا، يجب أن تركز جهودنا لتحقيق السلام والأمن على الإنسان. فنحن بحاجة إلى التعلم ممن يعانون يوميا من عواقب تغير المناخ والاستفادة من خبراتهم لإعداد استراتيجيات فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

من أجل تحقيق سلام دائم في القارة. وأخيرا، سأستكشف كيفية زيادة دعم المجتمع الدولي لأفريقيا إلى أقصى حد ممكن بغية التقليل إلى أدنى حد من آثار تغير المناخ على السلام والأمن.

يعتبر الكثيرون أن أحد أكبر المخاطر التي تهدد السلام والأمن في هذا القرن هو تغير المناخ. والعلم واضح والحقائق واضحة؛ فالسرعة التي يتعاطم بها تغير المناخ عالية جدا وتمثل تحديا حقيقيا. وعلاوة على ذلك، فإنه يهدد بتقويض جهودنا الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. ويصدق ذلك بصفة خاصة على الدول الأفريقية الـ ٥٤، وهي من بين أكثر الدول تعرضا لأزمة تغير المناخ وأزمة السلام والأمن.

إن أفريقيا هي القارة الأكثر ابتلاء بعدم الاستقرار والنزاعات والحروب في بداية القرن الحادي والعشرين. ووفقا لتقرير نشره معهد الدراسات الأمنية في عام ٢٠٢١، فإن ٨٠ في المائة من عمليات السلام الحالية التي تقودها الأمم المتحدة منتشرة في بلدان مصنفة على أنها الأكثر عرضة لتغير المناخ. وتنتشر جميع البعثات الأفريقية الأكبر حجما في مناطق معرضة للتأثر بتغير المناخ، بما في ذلك جنوب السودان ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

وبالإضافة إلى ذلك، أفادت منظمة أوكسفام في عام ٢٠٢١ بأن ٨٠ في المائة من الكوارث الطبيعية التي وقعت خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٦ كانت مرتبطة بتغير المناخ؛ وبأن آثار تغير المناخ في أفريقيا زادت بأكثر من ٢٠ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠؛ وبأنه من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ بسبب تغير المناخ؛ وبأن من المرجح أن يسقط قرابة ١٠٠ مليون شخص في براثن الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، ما لم تُتخذ إجراءات طموحة فيما يتعلق بالمناخ.

إن تغير المناخ ومخاطر الكوارث متلازمان. ويحددهما مدى ضعف منظومة بأكملها وتعرضها للأخطار. ويؤثر ارتفاع درجة الحرارة العالمية والجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر وزيادة تواتر وشدة العواصف على حياة الناس وسبل عيشهم في جميع أنحاء العالم.

والدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين الدوليين والمحليين. وتلتزم الأمم المتحدة بتوسيع نطاق الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة. وفي إطار منظومتنا، أنشأنا آلية الأمن المناخي، وهي مبادرة مشتركة بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتصدي بشكل أكثر انتظاما لمخاطر المناخ والسلام والأمن.

ويشكل الوفاء بالالتزام بالتعاون الدولي مسعى كبيرا. إنه يتطلب منا جميعا أن نعمل معا بطرق جديدة وغير مسبوقه. ونتطلع إلى البلدان والمناطق المتضررة لإرشادنا في تلك الجهود. وقيادة أفريقيا ضرورية. واستجابتنا اليوم لا تتناسب مع حجم التحدي الذي نواجهه. فلنتحرك بشكل أسرع. ونتطلع إلى المزيد من الشراكات والتعاون على جميع المستويات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد غاهوما - بيكالي.

السيد غاهوما - بيكالي (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أغتتم هذه الفرصة لأشكر بجرارة مجلس الأمن ورئيسه، وزير خارجية غابون، السيد مايكل موسى أدامو، على اقتراحه عقد مناقشة على أعلى مستوى سياسي بشأن الصلة المعقدة بين تغير المناخ والمسائل الأمنية، ولا سيما في أفريقيا.

كما أشكر مقدمي الإحاطتين الآخرين، وهما السيدة مارثا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والسيد باتريك يوسف، المدير الإقليمي لأفريقيا في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(تكلم بالإنكليزية)

هناك ثلاثة أهداف رئيسية لبنياني اليوم. أولا، سأحاول شرح الصلات بين تغير المناخ والسلام والأمن في أفريقيا. وثانيا، سأتناول الموارد المتاحة لأفريقيا بغية التصدي للتهديد الذي يشكله تغير المناخ على أفريقيا وعلى السلام والأمن، فضلا عن كيفية حشد تلك الموارد

ذلك التمويل المناخي، لحفز جهود التنمية الوطنية والقارية، مع منع المخاطر المتعلقة بالسلامة.

وأود أن أقترح خمس توصيات لهذا الغرض: أولاً، إعداد دراسة وطنية وإقليمية لتقييم مخاطر المناخ في أفريقيا؛ ثانياً، إدماج التكيف مع المناخ في تخطيط التنمية الوطنية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وجهود التنمية، مع إدماج بُعد المخاطر الأمنية؛ ثالثاً، التعاون والتنسيق الدوليين لوضع استجابات مناسبة للتهديدات العابرة للحدود؛ رابعاً، الدعوة إلى وضع جدول أعمال أفريقي محدد بوضوح للمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 27) للنهوض بالأولويات القارية، بما في ذلك التكيف والتمويل المناخي؛ وخامساً، تشجيع التنسيق على نحو أوثق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة في مفوضية الاتحاد الأفريقي في معالجة قضايا سياسات تغير المناخ بهدف دعم الموقف الأفريقي في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا لهذه الأسباب مقتنعون بأن من الحتمي والملح اتخاذ تدابير ملموسة وعاجلة للتصدي لهذا التهديد، وأنها يجب أن نعمل الآن وبصورة موحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غاهوما - بيكالي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد يوسف.

السيد يوسف (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن التقدير الكبير للجنة الدولية للصليب الأحمر لمناقشة اليوم الهامة بشأن مخاطر المناخ والأمن في أفريقيا، التي عقدت بمبادرة من غابون برئاسة السيد موسى أدامو.

(تكلم بالإنكليزية)

أبلغ ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بمن فيهم رئيسها السابق بيتر ماويرير، مجلس الأمن بأن الترابط بين مخاطر المناخ

وفي مناطق النزاعات بصفة خاصة، يمكن لتلك الآثار أن تؤدي إلى تفاقم العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية لانعدام الأمن، ما يترك السكان الضعفاء أصلاً على الخط الأمامي لأزمات متعددة ومتشابكة.

وثمة آفاق واعدة بأن تصبح أفريقيا القوة العالمية للتنمية الاقتصادية مستقبلاً. فسكانها شباب ومواردها الطبيعية وفيرة والعديد من البلدان الأفريقية مستعدة لتحويل اقتصاداتها من أجل انتشار الملايين من براثن الفقر وانضمامهم إلى صفوف الطبقة الوسطى. وغالبية الأفارقة الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً عاطلون عن العمل أصلاً وسيتضاعف عدد الشباب بحلول عام ٢٠٥٠ ليصل إلى ٨٥٠ مليون شخص. ولكن بفضل بعض المبادرات، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي دخلت حيز التنفيذ في أيار/مايو ٢٠١٩، يمكننا اغتنام هذه الفرصة وتحقيق الأمل في اندماج أفريقيا التدريجي في عالم معولم.

ولا يمكننا التوصل إلى حل لتغير المناخ إلا بالتعاون فيما بيننا. وفي هذا الصدد، يجب إقامة شراكة معززة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في سياق الصلة بين المناخ والسلام والأمن. ونحن بحاجة إلى زيادة توطيد تعاوننا في مجالات الإنذار المبكر وحفظ السلام وبناء السلام وتغير المناخ والحوكمة الرشيدة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا تحتاج أفريقيا إلى التعاون والشراكة فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى التزام البلدان المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها، وتحديدًا فيما يتعلق بالمسائل المالية. وهناك حاجة إلى مزيد من القدرات والموارد لمعالجة المسائل التي نواجهها.

إن آثار تغير المناخ لا تعرف حدوداً. فهي تهدد بعرقلة آفاق التنمية وتفاقم المشهد الأمني الهش في أفريقيا، على الرغم من مساهمة القارة على نحو ضئيل في أزمة المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل التهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ جزءاً من مجموعة من التحديات الأخرى التي تواجه القارة، بما في ذلك التحديات الأخرى الأكثر إلحاحاً للبلدان الأفريقية. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى استجابة أفريقية متكاملة تعطي الأولوية للتكيف ووسائل دعم التنفيذ، بما في

والتهور البيئي والنزاع المسلح يهدد حياة الناس وصحتهم ويزيد من تقاوم انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي والمائي. وقلنا أيضا إن تغير المناخ يضاعف مواطن الضعف وأوجه عدم المساواة القائمة في مناطق النزاع، وإن أثر هذا التداخل يمكن أن يشكل التثقل البشري وإمكانية الحصول على الموارد على نطاق إقليمي. وعلاوة على ذلك، وجهدنا الانتباه إلى أن البيئة الطبيعية هي ضحية صامتة للحرب، فضلا عن عواقب الأضرار البيئية على السكان المتضررين من النزاع، بما في ذلك انخفاض القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية. واليوم، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنبا إلى جنب مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الأوسع نطاقا، عن كثب مع المجتمعات المحلية التي لا يشكل التقارب بين هذه المخاطر بالنسبة لها فكرة مجردة بل حقيقة واقعة. إن ما نراه واضح.

وفي النيجر، حيث يجبر النزاع المجتمعات المضيفة والنازحة على حد سواء على العيش معا في مناطق ذات موارد شحيحة، نقوم بتصميم برنامج للري والحراثة الزراعية والزراعة الرعوية يهدف إلى تعزيز سبل العيش وعكس اتجاه التدهور البيئي. ويستند البرنامج بالفعل إلى فكرة أنه لكي يكون المجتمع المحلي مرنا، فإنه يحتاج إلى العيش في بيئة مرنة.

وفي الصومال، يؤدي تغير المناخ، بما في ذلك الجفاف الشديد، اقترانا بثلاثة عقود من النزاع، إلى تقاوم الحالة الإنسانية المتردية أصلا، حيث تعني الطبيعة المتكررة للصدمات أن الناس ليس لديهم سوى القليل من الوقت للتكيف معها. ودعمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إنشاء تعاونيات زراعية بتقديم التدريب والمحاصيل المقاومة للجفاف والأدوات الزراعية والنقد لتوفير الوقود اللازم للري. وقد ساعدت تلك التعاونيات الناس على العمل معا لتعزيز القدرة على الصمود في الأماكن التي يكون فيها إنتاج المياه الجوفية ضروريا بالفعل.

والعمل الإنساني في الخطوط الأمامية عامل استقرار حيوي في البيئات المجزأة ولينة في جهود بناء السلام. بيد أن العاملين في المجال الإنساني ليسوا من صناع السلام ولا يمكنهم الاستجابة بمفردهم للعديد من التحديات الضرورية لتحقيق السلام المستدام. وكما تشير المذكرة المفاهيمية اليوم بحق (انظر S/2022/737، المرفق)، فإن

التدهور البيئي والنزاع المسلح يهدد حياة الناس وصحتهم ويزيد من تقاوم انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي والمائي. وقلنا أيضا إن تغير المناخ يضاعف مواطن الضعف وأوجه عدم المساواة القائمة في مناطق النزاع، وإن أثر هذا التداخل يمكن أن يشكل التثقل البشري وإمكانية الحصول على الموارد على نطاق إقليمي. وعلاوة على ذلك، وجهدنا الانتباه إلى أن البيئة الطبيعية هي ضحية صامتة للحرب، فضلا عن عواقب الأضرار البيئية على السكان المتضررين من النزاع، بما في ذلك انخفاض القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية. واليوم، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنبا إلى جنب مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الأوسع نطاقا، عن كثب مع المجتمعات المحلية التي لا يشكل التقارب بين هذه المخاطر بالنسبة لها فكرة مجردة بل حقيقة واقعة. إن ما نراه واضح.

أولا، تشهد غالبية البلدان التي تعتبر الأكثر ضعفا ولأقل استعدادا للتكيف مع تغير المناخ أيضا حروبا ونزاعات مسلحة.

ثانيا، تؤثر تلك الصدمات المتقاربة تأثيرا كبيرا على حياة الناس، فضلا عن المؤسسات والتماسك الاجتماعي، مما يطيل للأسف أمد التوترات القائمة ويديم الهشاشة.

ثالثا، على الرغم من الاحتياجات الواضحة، فإن الجهات الفاعلة الأكثر قدرة على توفير التمويل المناخي ودعم التكيف مع المناخ غائبة إلى حد كبير عن تلك الأماكن بسبب المخاطر الأمنية.

كما تأثر العمل الإنساني في مناطق النزاع بتغير المناخ، حيث أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنه يجب اتخاذ خطوات لكفالة الاستجابات الوقائية والطويلة الأجل التي تعزز قدرة الناس على الصمود وقدراتهم على التكيف. واسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة في ذلك الصدد.

في العديد من بلدان الساحل، تساعد المزارعين والرعاة على التكيف مع التقلبات المتزايدة في هطول الأمطار وفترات ندرة المياه. وإن توفير مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية والبذور المقاومة

المجتمعات من العنف. وهذا يعني أيضاً تخصيص المزيد من الموارد لجهود التكيف، ولا سيما للبلدان التي تشهد نزاعات مسلحة. ويجب أن نكفل جعل أكثر الأشخاص عرضة للخطر أولوية عاجلة بالنسبة لنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد يوسف على إحاطته. وأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية غابون.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكر السيدة مارثا أما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، والسيد تانغي غاهوما - بيكالي، الأمين الدائم لمجلس المناخ، والسيد باتريك يوسف، المدير الإقليمي لأفريقيا في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على إحاطاتهم المفيدة.

كتب الفريق المعني بتقديم أفريقيا، منذ عام ٢٠٠٩، برئاسة الراحل كوفي عنان ما يلي:

”الأدلة واضحة. إن تغير المناخ حقيقة تؤثر بالفعل على حياة الملايين من الأفارقة عن طريق الحد من الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وزيادة الإجهاد المائي، وتيسير انتشار الأمراض، وزيادة خطر الجفاف والفيضانات والهجرة الجماعية، فضلاً عن تآكل الموائل الساحلية والحيز الزراعي القيم جراء ارتفاع مستويات سطح البحر.

”هذا الواقع يهدد بإرباك المجتمعات الهشة ودفع ملايين الأفارقة إلى مزيد من الفقر ...

”ستواجه [حوالي] ٢٣ دولة أفريقية خطراً كبيراً من النزاع العنيف، عندما يؤدي تغير المناخ إلى تقاوم التهديدات الأمنية التقليدية. وهناك ١٤ بلداً أفريقياً آخر يواجه خطراً كبيراً من عدم الاستقرار السياسي.“

ومنذ ذلك الحين، خسر المجتمع الدولي ١٣ عاماً بسبب عدم كفاية الإجراءات للحد من انبعاثات الكربون، على الرغم من التحذيرات

التحدي المشترك الذي يواجهنا هو العمل معاً، على نحو متكامل وعلى مستويات مختلفة، للاستجابة للآثار المشتركة لتغير المناخ والحروب. ومع ذلك، فإننا نتعثر في “كيفية” استجابتنا الجماعية، مع مخاطر الإفراط في إضفاء الطابع الأمني على الحل أو اتخاذ طرق مختصرة تؤدي في النهاية إلى سوء التكيف. ومجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هيتان دوليتان لديهما القدرة على تصميم استجابات للنزاعات المسلحة مراعية للمناخ. ولذلك، اسبحوا لي أن أقدم ثلاثة اقتراحات يمكن أن تساعد على كفاءة التكامل والأثر المستدام.

أولاً، من أجل التصدي على نحو ملائم للمخاطر المناخية المتزايدة في بيئات النزاع، نحتاج إلى تصميم استجابات خاصة بالسياق تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والخصائص الفردية للناس. فليس هناك نهج واحد يناسب الجميع.

ثانياً، ينبغي أن نتشاطر المعارف وأن نوائم الخبرات. ويمكن لمجلس الأمن بالفعل أن يكفل ذلك من خلال إجراء مناقشات أكثر انتظاماً ومنهجية، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن للمنظمات الإنسانية أيضاً أن تساعد الجهات الفاعلة الأخرى على تطبيق منظور يراعي خصوصيات النزاع على عملها ومعالجة بعض المخاطر التي تحد من الإجراءات التي تتخذها.

ثالثاً، إن زيادة احترام القانون الدولي الإنساني الذي يحمي البيئة الطبيعية يمكن أن يحد من تدهورها وبالتالي يقلل من الضرر والمخاطر التي تتحملها المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك بسبب تغير المناخ.

وعلى الصعيد المحلي، وفي الأماكن التي نعمل فيها، لا ينقصنا العزم على إيجاد سبل للتعامل مع المناخ المتغير. ولكن من دون دعم حاسم من المجتمع الدولي، فإن ما يحدث الآن في أجزاء كثيرة من أفريقيا سيزداد سوءاً، وقد تتضاعف مواطن الضعف القائمة.

وفي الختام، بات من الأهمية بمكان حقاً بناء مجتمعات قادرة على الصمود بالإضافة إلى بذل الجهود الزامية إلى حماية تلك

حروب من أجل الوصول إلى الموارد الشحيحة؟ لكن واضحين - سوف يؤدي إليها. وكذلك إلى الفقر.

”إن الموارد التي نتقاتل عليها في المستقبل لن تكون نفعاً وذهباً وماساً: فحروب المستقبل ستخاض من أجل الماء والغذاء والأرض. وسوف يتم خوضها بسبب الضغوط التي تمارسها مجموعة متنامية من [البشرية] على العالم الطبيعي الذي هو قوام حياتنا جميعاً والذي اختلّ توازنه بسبب أنشطة نوع واحد من الكائنات - الإنسان.“

وبعد مرور نحو ١٠ إلى ١٥ عاماً، هل أحرزنا أي تقدم كبير لتجنب المستقبل الذي حذرنا منه كوفي عنان والرئيس بونغو أونديمبا؟ قد يتساءل بعض أعضاء المجلس عن سبب مشاركة جمهورية الغابون في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ وهي التي تغطي الغابات الاستوائية المطيرة ٨٨ في المائة من مساحتها وتحوي وفرة من المياه العذبة، والتي يمكن القول إنها واحدة من أكثر البلدان قدرة على الصمود بشكل طبيعي في وجه تغير المناخ في أفريقيا. وما الذي جعل الرئيس بونغو أونديمبا ناشطاً في مجال المناخ؟ الحقيقة هي أننا ندرك تماماً، بوصفنا دولة غابات مطيرة، أن القرارات التي نتخذها فيما يتعلق بتسمية بلدنا لها آثار صارخة محتملة على الدول الأخرى. ويخبرنا العلم أن غابات جمهورية الغابون وجمهورية الكونغو ترتبط بمنطقة الساحل الأكثر جفافاً عبر أنهار في الغلاف الجوي. فإذا قطعنا غاباتنا، سيقبل هطول الأمطار في منطقة الساحل، مما يزيد من تقادم القضايا التي أشرت إليها سابقاً. وتوجد نفس العلاقة بين غابات حوض الكونغو الشرقي وإثيوبيا. يرتبط هطول الأمطار في المرتفعات الإثيوبية بالغابات المطيرة في حوض الكونغو. فإذا فقدنا تلك الغابات سنفقد الزراعة في إثيوبيا، ونفقد النيل الأزرق، ونتسبب في مجاعة بمصر. إن غابات حوض الكونغو، بما في ذلك غابون، هي القلب والريتان للقارة الأفريقية وهي تضخ المياه، شريان الحياة للقارة، وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

وعلاوة على ذلك، تخزن غابات حوض الكونغو ما يعادل ١٠ سنوات تقريباً من انبعاثات الكربون العالمية في نباتاتها وتربته. لذلك

الأكثر وضوحاً من أي وقت مضى الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

ويبدو أن تواتر وشدة الأزمات المرتبطة بالمناخ يرتفع بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. شهد عام ٢٠٢٢ موجات جفاف كارثية وفيضانات وأعاصير وحرائق، وتم الحكم عليها جميعاً بأنها أصبحت أكثر حدة بسبب تغير المناخ. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، فإن ٢٢ مليون شخص مهددون بالمجاعة في القرن الأفريقي.

إن توسع الحركة الجهادية في غرب أفريقيا مثال واضح على ما كان كوفي عنان يشير إليه. وقد نجم عن تغير المناخ، الذي أدى إلى التصحر وارتفاع الكثافة السكانية البشرية، تزايد في التوتر الذي يعاني منه الرعاة الرحل من البلي أو الفولاني الذين يكافحون للعثور على أماكن لرعي أبقارهم. ويلجأ الشباب في هذه المجموعات إلى المناطق المحمية، أولاً، ربما لتوفير المزيد من المراعي لأبقارهم، ولكن في وقت لاحق كمناطق تجمع للهجمات على السكان المدنيين، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الحكم وإلى المنازعات الاقتصادية والنزاع المسلح. وغالباً ما بدأ هؤلاء الأفراد والجماعات بالبحث عن إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية، والاستيلاء على المناطق ذات الحكم الضعيف، ولم يصبحوا متطرفين أو استهوتهم التوجهات الإسلامية، التي تستخدمهم لمصلحتها، إلا في وقت لاحق.

وقال فخامة رئيس غابون علي بونغو أونديمبا، في آذار/مارس ٢٠١٢ بلندن، متحدثاً في حوار بشأن المناخ وأمن الموارد للقرن الحادي والعشرين، ما يلي:

”إن هطول الأمطار والمحاصيل في منطقة الساحل أخذ في التدهور، والصحراء الكبرى تتقدم إلى الجنوب، وبحيرة تشاد، التي تنحسر بسرعة، لن تصبح قريباً أكثر من مجرد ذكرى بعيدة. فهل سيكون هذا هو المصدر القادم لتحرك أعداد كبيرة من اللاجئين جراء المسائل البيئية، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار البلدان الواقعة جنوباً، مثل بلدي؟ وهل سيؤدي ذلك إلى

الهجرة الواسعة النطاق على مخاطر شديدة لنشوب نزاعات بسبب ردود الفعل المخيفة التي تثيرها في كثير من الأحيان والأزمات الإنسانية التي تترتب على ذلك. ومنذ وقت ليس ببعيد، أدلى فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس غابون، بملاحظة مفزعة بشأن نقص هطول الأمطار والمحاصيل في منطقة الساحل، مُذكراً بأن الصحراء تزحف باطراد جنوباً وأن بحيرة تشاد تتحسر بسرعة، ومشدداً على أن هذه عوامل لا يمكن إنكارها في الحراك الجماعي للاجئين لأسباب بيئية، والذي يمكن أن يزعزع استقرار البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

ومن ثم، يواجه العديد من أفقر بلدان العالم ومجتمعاته اليوم مشكلة مزدوجة تتمثل في تغير المناخ والنزاعات العنيفة، مع وجود خطر حقيقي يتمثل في أن يؤدي تغير المناخ إلى الميل نحو النزاعات العنيفة أو إلى مفاقمة هذا الميل. وستؤدي هذه النزاعات بدورها إلى جعل المجتمعات المحلية أكثر فقراً وأقل قدرة على الصمود أو على التعامل مع عواقب تغير المناخ.

وبالإضافة إلى النزاعات النمطية التي تشهدها أفريقيا - النزاعات السياسية ونزاعات الهوية والنزاعات على الموارد الطبيعية - يبرز تغير المناخ، إما باعتباره سبباً جذرياً واضحاً لنشوب النزاعات في أفريقيا أو عاملاً مفاقماً لها. والتشكيك في الصلة الواضحة والمباشرة بين تغير المناخ والنزاع في أفريقيا يعني التعمامي عن حقيقة ما يحدث في منطقة الساحل ومناطق القرن الأفريقي وبحيرة تشاد والبحيرات الكبرى.

ويجب أن يكف مجلس الأمن عن التغاضي عن ذلك وأن يعترف بتغير المناخ بوصفه عاملاً يوجب بطابعه عدم الاستقرار السياسي والأزمات في العديد من البلدان في أفريقيا. وفي هذه القاعة، التي وضعت شعوب العالم بأسره مصير أمنها وكرامتها بين جدرانها، لم يعد بوسعنا أن نتجاهل هذا الواقع القاسي أو أن نواصل الكلام بلا نهاية عنه، ولا سيما الاشتباكات بين القبائل المشتغلة بالزراعة وتلك المشتغلة بالرعي والناجمة عن الجفاف والتقلب في توفر الموارد المائية. والأدلة صارخة لدرجة أنه لم يعد بوسعنا الانتظار أكثر من ذلك للعمل. ويجب أن نجد حلولاً بشكل جماعي للتهديد الذي لا يواجهه الشعوب

إذا لم نحافظ على بقاء غابات حوض الكونغو فسنخسر معركة الإبقاء على ارتفاع الحرارة عند "١,٥ أو ٢ درجة مئوية"، ونحن نتجه إلى عالم أكثر دفئاً بمقدار ٣ أو ٤ درجات مئوية، مما يعني أنه سيصبح أكثر دفئاً بمقدار ١٠ درجات مئوية في قارة أفريقيا. وإذا حدث ذلك، فسيكون تعداد لاجئي المناخ في جميع أنحاء القارة بمئات الملايين بدلاً من عشرات الملايين، وسيتزعزع استقرار القارة الأفريقية بأسرها، تماماً كما حذرنا كوفي عنان قبل ١٣ عاماً.

هذا ليس فيلم رعب رديئاً من إنتاج هوليوود. إنه حقيقة. ولكن لحسن الحظ، لا يزال المستقبل البديل ممكناً. وإذا تكاتفنا كمجتمع دولي وتعاملنا بحزم مع تغير المناخ، يمكننا أن نتجنب أسوأ آثاره. ولكن إذا لم نعمل ذلك، فإن الأجيال القادمة ستعيش أهوالاً لم تشهدها البشرية قط.

ولهذا السبب يسافر الرئيس بونغو أونديمبا إلى كل أصقاع الأرض في محاولة للتأثير على مفاوضات المناخ. ولهذا السبب نظمت جمهورية الغابون مناقشة اليوم. ولهذا السبب أحت مجلس الأمن على أن يُنحى جانباً الخطب الرنانة التي نعرفها جميعاً ونفهمها وأن يتّحد لتركيز الطاقات والمعارف الجماعية لأعضاء المجلس على التهديد الذي يشكله تغير المناخ على الأمن في أفريقيا.

(تكلم بالفرنسية)

تتفاعل آثار تغير المناخ مع المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في أفقر البلدان. وتبين العملية ذات الصلة أن هناك أربعة عناصر رئيسية للمخاطر: عدم الاستقرار السياسي، والضعف الاقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة الواسعة النطاق. إن عدم الاستقرار السياسي يجعل من الصعب التكيف مع الآثار المادية لتغير المناخ، حيث يصبح من الصعب إدارة النزاعات التي تنشأ بدون عنف. ويُقلل الضعف الاقتصادي من نطاق الفرص المتاحة للسكان لكسب الدخل ويحرم الدولة من الموارد التي تسمح لها بتلبية احتياجات السكان. ويُشكل انعدام الأمن الغذائي تحدياً أساساً قابلية العيش في بعض المناطق التي تصبح فيها الظروف المعيشية حرجة. وتتطوي

للتكيف الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدول ودوافع الأزمات؛ وصياغة وتطوير الصلة بين بناء السلام واستراتيجيات التنمية والتكيف مع تغير المناخ؛ والربط بين أطر العمل الدولية، ولا سيما مجموعة النهج الدولية المختلفة إزاء المسائل ذات الصلة ببناء السلام والتنمية والتكيف وإدارة الكوارث، مع تشجيع التعاون الإقليمي بشأن التكيف، ولا سيما بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

فلتكن لدينا الشجاعة اليوم لنرى أعداد الشباب الذين يعانون من الحرمان ويدفعهم اليأس للانضمام لصفوف الجماعات المسلحة والإرهابية. ولتكن لدينا الشجاعة لنرى الأطفال الذين صاروا كالهياكل العظمية وهم يموتون من الجوع أو العطش تحت رحمة الطيور الجارحة في الأراضي القاحلة في منطقتي الساحل والقرن الأفريقي. ولتكن لدينا الشجاعة لنستخرج من أعماق البحر الأبيض المتوسط رفات الشباب الأفارقة الذين ترقد أرواحهم المتألمة والمعذبة في قاع مقبرة العار الهائلة تلك. ولتكن لدينا الشجاعة للتعامل مع هذه المعاناة الإنسانية هنا والآن، ولنعمل دون مزيد من التأخير بالاستجابة للحتميات التي يفرضها تغير المناخ بوصفها تهديدا للأمن الدولي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة خارجية النرويج.

السيدة هويتفلدت (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن أزمة المناخ تتدهور بوتيرة متسارعة. وقد حذرنا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أن قرابة نصف البشر يعيشون بالفعل في منطقة الخطر. وأود أن أبدأ أولاً بشكر غابون على ترسيخ المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في جدول أعمال مجلس الأمن. وأود كذلك أن أشكر السيدة بوبي والسيد غاهوما - بيكالي والسيد يوسف على وجهات نظرهم الهامة التي أعربوا عنها في هذه المناقشة.

إن تغير المناخ والتدهور البيئي يشكلان محركين لعدم الاستقرار والنزاع. ونحن نعلم ذلك. ففي أفريقيا، تضرر المجتمعات المحلية والاقتصادات والنظم الإيكولوجية بشدة من الإجهاد المائي وموجات

الأفريقية فحسب، بل البشرية جمعاء، لأننا يجب أن نعترف بمسؤولياتنا المشتركة والمتمايزة.

وتلتزم أفريقيا التزاما راسخا بالعمل من خلال "مبادرة التكيف في أفريقيا"، التي يقوم الرئيس علي بونغو أونديمبا بدور النصير السياسي لها بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي. وتركز المبادرة على ثلاثة أهداف، هي: تزويد أفريقيا ببيانات موثوقة لتحليل الأحداث المناخية والتنبؤ بها وتعبئة التمويل اللازم ودعم تنفيذ السياسات الوطنية الملائمة.

ويجب أن تدفعنا استجابة المجتمع الدولي للأمن المناخي إلى إدراج مسألة النزاع وتغير المناخ في أعلى ترتيب ممكن على جدول الأعمال السياسي الدولي، مع إطلاق مبادرات مبتكرة للتوصل إلى اتفاق بشأن أهمية التكيف، ولا سيما في الدول الهشة وإتاحة التمويل الكافي. ويجب أن نخرط فوراً بإخلاص في تعاون دولي على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، مع إعطاء الأولوية لفهم آثار تغير المناخ ومكافحتها بغية منع نشوب النزاعات العنيفة.

إن مجلس الأمن يواجه الآن مسؤولياته وأمامه الاختيار بين الإنكار أو الشك، من ناحية، والعمل، من ناحية أخرى. وغني عن القول إن نتيجة الإنكار والشك حول هذه الطاولة هي الزوال البطيء لعدد لا يحصى من المجتمعات المحلية وزيادة انعدام الأمن الغذائي وتزايد الهجرة غير المنضبطة والتوترات الاجتماعية نتيجة لتقلص الحيز المعيشي وارتفاع الأسعار، فضلا عن توفر أعداد متزايدة من الأشخاص الجاهزين للتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية. وهذا ببساطة رهان على مصاعب واضطرابات واسعة النطاق.

وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يقودنا العمل الجماعي اللازم إلى التركيز بصفة خاصة على خمسة أهداف أساسية، هي: وضع إطار مؤسسي مناسب، يشمل التكيف مع تغير المناخ بوصفه دعامة للحكم الرشيد؛ وتعزيز التنسيق بين مختلف الشركاء وحشد جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما النساء والشباب، للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ على الأمن والسلام في أفريقيا؛ وضمان أن تجسد خطط العمل الوطنية

المناخ. والهدف من ذلك هو تعزيز الأمن الغذائي وتوليد الدخل وتهيئة فرص عمل جديدة لآلاف الأشخاص. ولكن هناك عنصر رئيسي آخر في البرنامج هو بناء قدرات النساء والشباب، مما يعود بالنفع على المجتمع قاطبة.

ثالثا وختاما، يجب أن نستكشف نهجا جديدة للوساطة وبناء السلام. وكما أبرزت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يوفر بناء السلام البيئي سبلا واعدة للتصدي لمخاطر النزاع. ويمكن للحوار بشأن مسائل المناخ والبيئة أن يمهد الطريق لإجراء مناقشات أوسع نطاقا بشأن المسائل الصعبة وأن يساعد في بناء الثقة. لذلك يجب أن نبدأ في توسيع نطاق مناقشتنا من الحديث عن المناخ والأمن إلى الحديث عن المناخ والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ليندا توماس - غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا العميق لغابون ولكم، السيد أدامو، على جعل المناخ والأمن محور تركيز رئاستكم لهذا الشهر. فقد كانت غابون رائدا حقيقيا بشأن هذه المسألة، ويحظى ذلك بتقدير كبير من المجلس وغيره في المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الذين أوضحوا لنا بشكل جلي أخطار أزمة المناخ وآثارها على السلام والأمن في أفريقيا.

لقد كنت محظوظة جدا لقضاء معظم مسيرتي المهنية في أفريقيا، حيث سافرت إلى بلدان في جميع أنحاء القارة. ومنذ وصولي إلى هنا في الأمم المتحدة، أتحت لي الفرصة للقيام بزيارتين إلى أفريقيا، إحداهما كانت مع مجلس الأمن إلى النيجر، حيث أتحت لنا الفرصة لمناقشة التأثير البيئي لتغير المناخ على ذلك البلد وعلاقته بانعدام الأمن. في كل مرة أعود فيها إلى أفريقيا، يدهشني مدى تغير البيئة والمناخ. فقد ازدادت الحرارة وأصبح الطقس أكثر شدة. وشهدنا موجات جفاف وفيضانات واسعة النطاق، ومثلما رأيتم، سيدي، شاهدنا حجم

الجفاف والفيضانات. وهناك أدلة قوية على أن أثر تغير المناخ يمكن أن يدفع للنزاع وأنه يشكل تحديا خطيرا لبناء السلام وحفظ السلام.

ومن الواضح أن ذلك يجعل المناخ والأمن مسألة من اختصاص مجلس الأمن. وينبغي ألا يكون ذلك مسألة خلافية. وتعمل النرويج على كفالة التعبير عن المخاطر المناخية وآثارها على السلام والأمن في قرارات المجلس وبياناته. ففي حالة جنوب السودان على سبيل المثال، تُدرج الآن الجوانب المناخية والأمنية في التقارير والإحاطات الخاصة بذلك البلد. وهذا أمر هام.

كما يجب أن نعترف بأنه لا يمكن التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ من خلال التدابير العسكرية أو الأمنية. بل بدلا من ذلك، يجب النظر إلى المناخ والأمن بوصفهما جزءا لا يتجزأ من منع نشوب الأزمات والنزاعات وعنصرنا أساسيا في بناء السلام. وإذ نتطلع إلى المستقبل، أود أن أقترح أن نركز على ثلاثة مجالات رئيسية.

أولا، نحن بحاجة إلى بناء مجتمعات وبنية تحتية وسبل عيش قادرة على الصمود أمام تغير المناخ. وهذا يمكن أن يمنع اندلاع التوترات ويحول دون العودة إلى النزاع. وسيطلب القيام بذلك زيادة هائلة في تمويل برامج التكيف والقدرة على الصمود وبناء السلام والإنذار المبكر. وستتطلب النرويج بدورها. وستضاعف تمويلنا المناخي وستزيد دعمنا للتكيف مع المناخ بمقدار ثلاث أضعاف على الأقل بحلول عام ٢٠٢٦.

ثانيا، نحن بحاجة إلى ضمان مشاركة مجدية من جانب أشد المتضررين. ويجب أن نستفيد من المعارف والخبرات المحلية وأن نضمن امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي. ويجب أن نربط حلول التحديات المناخية والأمنية بالخطط الأخرى التي تمنحها البلدان الأفريقية الأولوية، مثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

ومن الأمثلة الجيدة على ذلك النيجر، حيث تعمل المؤسسات النرويجية والوطنية معا لمساعدة المزارعين على التكيف مع تغير

بذلك في وثيقة للمجلس (مشروع القرار S/2021/990). وحتى أكون صريحة، ذلك أمر صادم ونحن بحاجة بالفعل إلى تغيير المسار. إن تغير المناخ تحد عالمي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك من جانب المجلس. بالطبع، إنه تحد يتطلب منا جميعاً تعزيز سياسات نظيفة ومستدامة في بلداننا. وكما أوضح الرئيس بايدن خلال مناقشة الجمعية العامة الشهر الماضي (انظر A/77/PV.6)، فإن الولايات المتحدة تتفد خطة مناخية جريئة. وهذا الصيف، وقع الرئيس بايدن على قانون يمثل أكثر الإجراءات تعسفاً في تاريخنا لمواجهة أزمة المناخ. وسيساعد بلدنا على الانتقال إلى اقتصاد نظيف ونأمل أن يشجع الآخرين على أن يحذوا حذوه.

في القرن الحادي والعشرين، هذا العمل حيوي للسلام والأمن الدوليين، لأن عواقب تغير المناخ هي الدوافع الرئيسية للنزاع. وعندما تواجه المناطق التي تعاني من النزاع أو انعدام الأمن الإمدادات الغذائية المتضائلة وانعدام الأمن الاقتصادي، يشتد خطر اندلاع العنف. وتفاقم موجات الجفاف والفيضانات والحرائق والطقس القاسي من أزمات الغذاء والأزمة الاقتصادية وتزيد من تضرر عمليات حفظ السلام وتعرضها للخطر في البيئات المعقدة. ونعلم أيضاً أن النساء والفتيات والمجتمعات المهمشة الأخرى بشكل تقليدي تتأثر بشكل غير متناسب بتغير المناخ والنزاع. ومع نزوب مصادر المياه، تضطر النساء إلى القيام برحلات أطول، مما يزيد من تعرضهن للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وهذه الاتجاهات، إلى جانب تصاعد العنف السياسي والنزاع وانعدام الأمن، تخلف الأسر بخيارات مستحيلة في الوقت الذي تكافح فيه من أجل توفير قوت يومها.

ولهذا السبب، التزمت الولايات المتحدة، من خلال مبادرتها "توفير الغذاء من أجل المستقبل"، باستثمار أكثر من 5 بلايين دولار على مدى خمس سنوات لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي. يوجد ستة عشر بلداً من البلدان المستهدفة في مبادرة توفير الطعام من أجل المستقبل في أفريقيا، وستساعد المبادرة المجتمعات والمزارعين الأفارقة على التخفيف والتكيف بشكل أفضل مع الأساليب

بحيرة تشاد يتضاءل. وكلنا نتساءل متى ستختفي بحيرة تشاد. وهذا ليس مجرد خطاب؛ بل إنه واقع علمي. أفريقيا موطن لـ 17 من أصل 20 بلد من أكثر البلدان تعرضاً للتأثر بتغير المناخ في العالم.

إن ما نعرفه هو أن تغير المناخ يهدد حياة ملايين الأفارقة وسبل عيشهم. ويفاقم التشرذم والتخلف المزمن في البلدان التي تواجه بالفعل مواطن ضعف في مجالي الإدارة الاقتصادية والأمن. كما أنه عامل رئيسي لانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء القارة. إن تغير المناخ يعني مواسم زراعة أقصر للمزارعين، مما يعني غلة سنوية أقل. وقد أدى ذلك إلى انخفاض نمو الإنتاجية الزراعية بنسبة تصل إلى 40 في المئة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لقد قضت موجات الجفاف المدمرة على الماشية النفيسة. وفي الصومال، تتحدث الأمهات عن الماشية النافقة على جانبي الطرق أثناء مسيرتهن مع أطفالهن هرباً من المجاعة. بعض الأطفال لا ينجون، إذ يموتون جوعاً أثناء المسيرة، مما يضطر أمهاتهن للتخلي عنهم. وهذا أمر لا يمكن تصوره ولا يحتمل حقاً.

ونعلم أيضاً أن بعض الدول الأعضاء تتبع سلوكاً لا يؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ فحسب، بل يزيد من صعوبة التكيف معها. وتتعرض الأرصد السميكية للنهب بشكل غير قانوني قبالة سواحل غرب وشرق أفريقيا. والغابات المطيرة، وهي وسيلة طبيعية حيوية لمكافحة تغير المناخ، كما سمعنا من الرئيس، تتلوث جراء التعدين غير القانوني وإزالة الغابات. حيث يتم صيد الأنواع المهددة بالانقراض وبيعها كسلع فاخرة في الخارج. والأموال المتأتية من تلك الممارسات غير المشروعة تغذي الجماعات الإرهابية، مما يسبب مزيداً من عدم الاستقرار والأضرار.

وبالنظر إلى تلك القائمة الطويلة من التحديات والوقت الضيق المتاح لنا لدرء كارثة مناخية، فإن المناخ والأمن مترابطان ويجب أن يكونا على رأس جدول أعمال المجلس. ولكن بعض أعضاء المجلس ما زالوا يجادلون بأن هذا ليس المكان المناسب للتصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن المناخ، وعملوا على إحباط الجهود التي بذلها في العام الماضي (انظر S/PV.8926) الممثل الدائم للنيجر للاعتراف

من القضايا الأمنية التي تفاقمت بسبب تغير المناخ. إن بيانكم، سيدي الرئيس، يبرز بشكل صارخ الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن، ويناقش مجلس الأمن تلك الصلة منذ عام ٢٠٠٧. وأنتم، سيدي، محقون أيضا في أنه أخفق حتى الآن في التصدي لها، كما أوضحت لنا السيدة ليندا توماس - غرينفيلد ببلاغة هذا الصباح.

ففي هذه الفترة الفاصلة، تزايدت بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٧ قائمة البلدان والمناطق التي تزعزع استقرارها بسبب موجات الجفاف وموجات الحر والفيضانات وغيرها من الظواهر الجوية القسوى. وتتسم كل من شمال أفريقيا وغربها وشرقها وجنوبها بجوانب الإجهاد المناخي التي تتجلى في الأزمات الإنسانية والأمنية. وكما ذكر الأمين العام في هذه القاعة أمس (انظر S/PV.9149)، فإن حقيقة أن أفريقيا لم تسهم إلا بقدر ضئيل جدا في أسباب تغير المناخ ومع ذلك تعاني بشكل كبير من آثاره هي مثال نموذجي على الظلم الأخلاقي والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، لا تمثل تدفقات تمويل المناخ إلى البلدان الأفريقية سوى ٤ في المائة من المجموع العالمي - وهو نقص صارخ. ويتلقى العديد من البلدان الأفريقية، ولا سيما أكثرها هشاشة، أقل من دولارين من نصيب الفرد من إجمالي تمويل المناخ. وهذا أقل بـ ٨٠ مرة من البلدان النامية الأخرى، التي تتلقى بالفعل تمويلا مناخيا غير كاف.

وفي حين أنه قد لا يكون هناك اتفاق داخل مجلس الأمن بعد على إطار لمعالجة الروابط بين تغير المناخ والأمن، يمكننا جميعا أن نعترف بالحاجة الملحة والحكمة في زيادة الاستثمارات لمنع التأثيرات المناخية من التصاعد إلى حالات أمنية. وتعتقد الإمارات العربية المتحدة أن هناك إمكانات كبيرة لدى المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لاتخاذ خطوات عملية بالشراكة مع الحكومات الوطنية لإحداث فارق حقيقي من أجل ازدهار وأمن مجتمعات الخطوط الأمامية.

وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات عمل لهذا العام.

أولا، يجب أن يزداد التمويل المناخي للبلدان الهشة في أفريقيا زيادة كبيرة. والالتزام في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في

الزراعية القابلة للتطوير والمستدامة والذكية مناخياً. وفي الوقت نفسه، نعمل على مساعدة نصف مليار شخص في البلدان النامية على التكيف مع آثار تغير المناخ وإدارتها من خلال مبادرة خطة الرئيس الطارئة للتكيف والقدرة على الصمود.

وهنا في الأمم المتحدة، يجب أن نكفل التنسيق القوي بين الأمن الإنساني والبرامج المناخية. وسيساعدنا ذلك على معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة على نحو أفضل، ونتطلع إلى خطة الأمين العام الجديدة للسلام في العام المقبل. وفي كل هذا العمل، يجب أن تكون المرأة في صميم جميع عمليات صنع القرار. فالمرأة عامل رئيسي لدفع الحلول المستدامة المحلية.

ولا يمكننا أن نتمنى زوال أزمة المناخ من تلقاء نفسها، وإن كنت أتمنى أن تزول فعليا. ولا يمكننا أن نتجاهل أثرها على الأمن والرخاء في أفريقيا، ولا يمكننا أن نتظاهر بأن مجلس الأمن، المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، ليس بطريقة أو بأخرى المحفل المناسب لمعالجة المسائل الأمنية الناشئة عن تغير المناخ. ولذلك، ينبغي أن نقوم اليوم بتجديد التزامنا بالعمل معا، هنا في المجلس، وعبر منظومة الأمم المتحدة وفي بلداننا، لإطلاق العنان لاقتصاد مرن ومستدام قائم على الطاقة النظيفة يمكن أفريقيا، بمواردها الوفيرة وديناميتها، من التخفيف من تأثير أزمة المناخ.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنجليزية):

أود أن أبدأ بشكر السيدة مارثا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والسيد تانغي غاهوما - بيكالي والسيد باتريك يوسف على إحاطاتهم الثاقبة جدا. وأود أيضا أن أشكركم، وزير الخارجية مايكل موسى أدامو، على عقد هذه المناقشة الهامة جدا وعلى قيادة غابون بشأن الأمن والعمل المناخي. إن دعوة رئيسكم في أسبوع المناخ الأفريقي إلى إيجاد حلول مبتكرة ومحددة ومستدامة بقيادة الدول الأفريقية لم تكن لتأتي في توقيت أفضل من هذا، حيث أن الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على بعد أسابيع فقط ويواجه مجلس الأمن طوفانا

إلى الحوار العالمي والتركيز على الاستثمار في البلدان الأفريقية، وخاصة المجتمعات الهشة. وبصفتها الرئيس القادم للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تلتزم الإمارات العربية المتحدة بالعمل المناخي الطموح، مع التركيز بشكل خاص على معالجة الهشاشة لتعزيز التزامنا بتمكين بلدان جنوب الكرة الأرضية.

فأصحاب المصلحة الأفارقة لم يخلقوا مشكلة تغير المناخ. ولكن مرارا وتكرارا، أظهرت البلدان الأفريقية قيادة في وضع استراتيجيات لمكافحة مخاطر الأمن المناخي وفي أن تكون جزءا من الحل. ويتعين على بقية العالم أن يستمع إلى حلولها المقترحة وأن يستجيبوا لها، وأن يعملوا معها وفقا لذلك.

ويقول المثل الغابوني أن من يطرح الأسئلة لا يمكنه تجنب الإجابات. لقد أجابت أفريقيا، وينبغي للمجلس أن يستمع.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا لمناقشة هذا الموضوع الهام. واسمحوا لي أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم ورؤاهم بشأن هذه المسألة.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد على التزام البرازيل بمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ وآثاره السلبية على جميع مجتمعاتنا، فضلا عن مشاركتنا الحازمة في النظام المتعدد الأطراف لتغير المناخ.

إن تغير المناخ هو بالتأكيد أحد أكبر التحديات في عصرنا، وبالتالي يتطلب استجابة فعالة من المجتمع الدولي، استنادا إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة وإلى المبادئ التي أكدت عليها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس التابع لها.

وفي وقت سابق من هذا العام، قدم لنا إصدار مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ صورة مثيرة للقلق عن آثار تغير المناخ ومخاطره في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا. ووفقا لذلك "أطلس المعاناة

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بمضاعفة التمويل المناخي للتكيف خطوة إلى الأمام تمس الحاجة إليها. لكننا نود أن نرى التزامات إضافية من قبل مقدمي التمويل المناخي يتم التعهد بها في الدورة ٢٧ لمؤتمر الأطراف وعبر منتديات أخرى للقضاء على الفجوة في استثماراتهم في البيئات الهشة، بدون سحب تمويل من بلدان نامية أخرى. وقد قامت بالفعل بلدان ومنظمات إقليمية ودون إقليمية أفريقية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالعمل الشاق المتمثل في تحديد الاستثمارات ذات الأولوية، من القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والماء إلى نظم الإنذار المبكر. وننتهي على مبادرة الاستجابات المناخية من أجل استدامة السلام التي أطلقتها رئاسة الدورة ٢٧ لمؤتمر الأطراف لدفع التقدم على تلك الجبهة ومواءمة الأموال مع الحلول التي تقودها أفريقيا.

ثانيا، يجب أن يكون العمل الاستباقي من الأولويات. فالعديد من الآثار المناخية على الأمن يمكن التنبؤ بها الآن بشكل كبير. وتشير الدراسات التي أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ إلى أنه يمكن تقديم الخدمة لضعف عدد الأشخاص بنفس التكلفة عندما ترسل الموارد مقدما على أساس توقعات معتمدة محليا وموثوقة علميا. وينبغي للمجلس أن يرسل إشارة واضحة بشأن القيمة الأمنية للتعبيل بهذه العمليات وأن يساعد على تغيير العقلية المؤسسية من رد الفعل إلى الوقاية.

ثالثا، فيما يتعلق بالبيانات، يحتاج المجلس إلى تقارير أكثر منهجية وتوحيدا عن مخاطر الأمن المناخي. وينبغي أن يكون هذا التحليل محايدا ودقيقا وأن يركز على تقديم توصيات إلى المجلس بشأن كيفية الرد على التهديدات الأمنية. ونقدر عمل آلية الأمن المناخي في ذلك الصدد والعدد المتزايد من خبراء الأمن المناخي المنضمين إلى بعثات ومؤسسات السلام في أفريقيا. وينبغي أن يزداد هذا العدد. ونشجع منظومة الأمم المتحدة على زيادة التركيز على التحليل والإبلاغ، ولا سيما من خلال التعاون مع الهيئات الإقليمية الأفريقية.

إن تغير المناخ تحد حاسم في عصرنا. وتعد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف الشهر المقبل فرصة رئيسية لإعادة التوازن

غير أن الآثار السلبية لتغير المناخ، في ظل ظروف معينة، قد تزيد بشكل غير مباشر من خطر نشوب النزاعات وتؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، لا سيما في السياقات التي تتفاعل فيها الأخطار المناخية مع الضعف الشديد. ولكن أوجه الضعف هذه متجذرة أساسا في عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقيود الحوكمة السياسية.

وأثناء أدائه لمهامه في بعثات حفظ السلام، قد يكون مجلس الأمن فعالا على أرض الواقع بالإسهام في دعم الجهود التي تبذلها البلدان المضيفة، بناء على طلبها، بغية زيادة القدرة على الصمود على الصعيد المحلي وبناء القدرات، ولا سيما فيما يتعلق برصد الكوارث الطبيعية ونظم الإنذار المبكر. بيد أن ذلك لا يعني ضمنا أن لمجلس الأمن، أو ينبغي أن يكون لديه، ولاية لمعالجة تغير المناخ بشكل مواضيعي. ولن يكون من المناسب أيضا الإيحاء بوجود أي صلة تلقائية أو مباشرة بين تغير المناخ والنزاعات.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهي لحظة ملاءمة تماما لنا جميعا لتجديد التزامنا بالعمل معا وإعادة تأكيد مركزية الاتفاقية بوصفها الإطار الدولي الرئيسي للتصدي لتغير المناخ. ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن المبادئ المكرسة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلا عن البنود التي جرى التأكيد عليها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، تظل أساسية لكفالة وحدة المجتمع الدولي في التصدي لتغير المناخ - في الوقت الراهن وفي السنوات المقبلة.

وكما أتحت لي الفرصة بالفعل للتأكيد في مناسبات سابقة، فإن أكثر ما نحتاج إليه هو اتخاذ خطوات ملموسة نحو إيجاد وسائل تنفيذ جديدة وإضافية ومعززة للبلدان النامية، بما في ذلك التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وتوجد بالفعل منديات وأدوات وآليات مناسبة لحشد تلك الموارد وتوفيرها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ولا يتطلب أي منها مشاركة مباشرة لمجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يفوتنا التذكير بضرورة أن نظل ملتزمين بمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ، بما في ذلك عن طريق

الإنسانية" - على حد تعبير الأمين العام أنطونيو غوتيريش الشهير بالفعل - في حين أن أفريقيا هي من بين المناطق الأقل مسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، فإنها تتأثر بشكل غير متناسب، سواء من حيث التعرض لآثارها السلبية أو التعرض لمخاطرها. ويتسبب تغير المناخ بالفعل في أضرار جسيمة وخسائر متزايدة لا رجعة فيها، ولا سيما في البلدان النامية.

وبهذا المعنى، يلزم إحراز تقدم كبير في سياق النظام المتعدد الأطراف لتغير المناخ فيما يتعلق بالتكيف والخسائر والأضرار، وكذلك بشأن معالجة الثغرات وأوجه القصور الرئيسية في التمويل وغيره من وسائل التنفيذ. وتعتقد البرازيل أن الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، المقرر عقدها في الأسابيع المقبلة في شرم الشيخ، في مصر، ستكون فرصة عظيمة لتعزيز عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ذلك الصدد.

بيد أننا نجتمع في هذه القاعة اليوم لإجراء مناقشة في سياق مجلس الأمن. وهذا الطرف الاستثنائي يتطلب منا أن نطرح عددا من الاعتبارات الهامة والحاسمة جدا.

وفي هذه المرحلة، من الأمن أن نفترض أنه أصبح من الواضح بالفعل أن مسألة الصلات المحتملة بين تغير المناخ والسلام والأمن مثيرة للانقسام ومثيرة للجدل تماما داخل المجلس. ونحن بحاجة إلى التغلب على هذه الحالة. ولن نتمكن من القيام بذلك إلا إذا كان لدينا وضوح مطلق فيما يتعلق بدور مجلس الأمن ومهامه.

واسمحوا لي أن أكرر موقف البرازيل بشأن هذه المسألة: إن مجلس الأمن ليس المحفل الملائم للتعامل مع تغير المناخ. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على المسؤوليات والولايات والأدوات الرئيسية لمجلس الأمن وتجنب ازدواجية العمل. وفي حين أن الآثار الضارة لتغير المناخ تثير قلقا بالغا، وبالتالي يجب أن تظل من بين أولويات المجتمع الدولي، فإن تغير المناخ ليس في حد ذاته سببا مباشرا للنزاعات المسلحة، على النحو الذي أبرزته الأمانة العامة للمساعدة لأفريقيا، كما أنه لا يشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن بالمعنى الذي أكدته ميثاق الأمم المتحدة.

تغير المناخ تتزايد في حالات النزاع، لا يمكننا أن نظل على خلاف بشأن الفكرة القائلة بأنه في سعينا إلى حل النزاعات، لا بد من التصدي لمخاطر المناخ، عند الاقتضاء، كجزء من جهود السلام.

وبينما نتصدى لتهديد إيكولوجي متفاجم تواجهه قارة أفريقيا ولأثره على عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يجب علينا تسخير الأدوات المتاحة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واستراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود (٢٠٢٢-٢٠٣٢)، من أجل إضعاف الصلة بين الأزمتهن والسعي لتفادي تصاعدها إلى أعمال عنف.

إن الدول الأفريقية هي الأقل إسهاما في الزيادات في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، ولكنها تتحمل أشد العواقب المترتبة على تغير المناخ. ولذلك، ينبغي أن يكون المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في شرم الشيخ، مصر، مؤتمر أطراف مختلفا - أي مؤتمر تتحول فيه الالتزامات المقطوعة إلى إجراءات. ومن شأن ذلك، في رأينا، أن يشكل التزاما حقيقيا بقطع الصلة بين المناخ والأمن في القارة الأفريقية.

وفي سياق تعزيز جدول الأعمال المتعلق بالمناخ والأمن، سنتشاطر ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، ينبغي ألا يُمنع مجلس الأمن من معالجة الجوانب ذات الصلة لمسألة المناخ. وكما أوضحنا سابقا، هناك صلة كافية بين أزمتهن المناخ والأمن ويجب على المجلس، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يتبنى العمل المناخي في حل النزاعات حيثما يكون ذلك مناسبا و/أو مفيدا. وهذا لا يعني أن مجلس الأمن ينبغي أن يشارك في وضع المعايير للعمل المناخي، بل ينبغي ألا يتحاشى تطبيق المعايير المتفق عليها عالميا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ولذلك، نشجع المجلس على مواصلة الممارسة القائمة المتمثلة في إدراج صياغات ذات صلة بالأمن المناخي في قراراته المتعلقة

عدم التراجع في الانتقال إلى نظم طاقة منخفضة الانبعاثات. وتثير الخطوات التي اتخذتها مؤخرا بعض البلدان المتقدمة النمو والتي يبدو الآن وكأنها تتحول إلى مصادر طاقة ملوثة الفلق البالغ في ذلك السياق، بقدر ما تبعدنا عن إحراز التقدم الثابت الذي تمس الحاجة إليه في الحد من حرق الوقود الأحفوري عالميا.

السيد أغيما (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وزير خارجية غابون على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن المناخ والأمن في أفريقيا وعلى بيانه. ونرحب ببياني الأمانة العامة المساعدة مارثا أما أكيا بوبي والسيد تانغي غاهوما - بيكالي، الرئيس السابق للفريق الأفريقي للمفاوضين المعني بتغير المناخ. كما نشكر السيد باتريك يوسف، المدير الإقليمي لأفريقيا في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على منظوره الإضافي.

وبوصفنا عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، فإننا نؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل ألمانيا بالنيابة عن المجموعة.

نعتمد أن الخلاف بشأن مسألة المناخ والأمن يجب أن يخضع للمعرفة الناشئة بالصلة الوطيدة بين الأمرين. وكما نرى من الميدان، وخاصة في القارة الأفريقية، تتفاعل الأزمتهن. ففي منطقة بحيرة تشاد، على سبيل المثال، حيث تقلصت مساحة البحيرة بأكثر من ٩٠ في المائة عن حجمها في عام ١٩٦٠، نشهد الأثر المضاعف للخطر الذي يخلفه تغير المناخ على السلام والأمن، بما في ذلك في صورة انعدام الأمن الغذائي والمائي وفقدان سبل العيش والنزوح الناجم عن المناخ وتفاقم مواطن الضعف والتوترات والنزاعات. كذلك، أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دراسة أجريت عام ٢٠٢٠ ما تكرر ذكره هنا اليوم - وهو أنه من بين البلدان الـ ٢٥ التي تعتبر الأكثر عرضة لتغير المناخ، كان هناك ١٤ بلدا تشهد نزاعات. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من نصف عمليات الأمم المتحدة الحالية للسلام تنتشر في بلدان هي الأكثر تعرضا لآثار تغير المناخ.

ولذلك، ففي حين أنه قد لا تكون هناك وجهات نظر متجانسة بشأن مدى تسبب تغير المناخ في انعدام الأمن أو ما إذا كانت مخاطر

حوالي ٢,٨ تريليون دولار للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ من أجل تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، يتم الإبلاغ عن أن نسبة تدفقات تمويل المناخ السنوية في أفريقيا تقل عن ٥ في المائة من التمويل العالمي المتعلق بالمناخ. ولذلك، من المهم للمجتمع الدولي والشركاء المانحين زيادة الدعم لتمويل المناخ بغية مساعدة القارة على التكيف والتصدي لهذا الخطر بطريقة مستدامة. وتعتقد غانا أن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ واضحة في أفريقيا وتتطلب التزاما كاملا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لبناء القدرة على الصمود بفعالية في معالجة الحالة في القارة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر غابون على تنظيم مناقشة اليوم. كما أشكر السيدة بوبي والسيد غاهوما - بيكالي والسيد يوسف على إحاطاتهم. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، إن مكافحة تغير المناخ تعني أيضا الكفاح من أجل السلام والأمن الدوليين. وأثار تغير المناخ محسوسة بالفعل في كل مكان. فقد أدى الاحتراز العالمي إلى تدهور فرص الحصول على الموارد الطبيعية وزاد من حدة النقص في الأغذية وجعل الموارد المائية أكثر ندرة. وفي أفريقيا، تؤدي الأزمات المناخية المتكررة والمتزايدة القسوة إلى تفاقم النزاعات. ويُمكن انعدام الأمن المناخي الجماعات الإرهابية والمسلحة من استغلال إحباطات الناس. ولذلك، يجب أن ننشئ دورة حميدة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمل من أجل المناخ والتنوع البيولوجي، ومشاركة السكان المحليين ضرورية في هذا الشأن. وهذا هو الغرض من مشروع "مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل"، وهو برنامج رئيسي لمكافحة آثار تغير المناخ والتصحر وانعدام الأمن الغذائي والفقر في المنطقة الممتدة من السنغال إلى جيبوتي. وقد ساعدت فرنسا في حشد ١٦ بليون يورو لتمويله. وهذا هو أيضا هدف المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية التي أُطلقت في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك بهدف تنبيه السكان بشكل أفضل إلى الأحداث المناخية الخطيرة.

بالحالات القطرية وبعثات حفظ السلام، عند الاقتضاء. وقد أدت تلك الممارسة إلى استحداث وظيفة مستشار لشؤون الأمن البيئي في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. كما ينبغي توسيع نطاق إدراج الصلة بين المناخ والأمن في الولايات ذات الطابع الإقليمي، مثل ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ليشمل البعثات الأخرى التي ينطبق عليها ذلك في ضوء واقع المسألة في المنطقة والقارة ككل.

ثانياً، ينبغي للمجلس، لدى تناوله لجدول أعمال المناخ والأمن، أن يشجع تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية على تحسين نظم الإنذار المبكر وقدرة تحليل البيانات، وهي ذات أهمية حاسمة بالنسبة للإجراءات الوقائية الإقليمية. وفي هذا الصدد، نلاحظ الدعم الدولي لغرفة العمليات الأفريقية للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ونظم العمل المبكر للحد من مخاطر الكوارث ونعتقد أن زيادة تعزيزها يمكن أن تساعد في بناء القدرات على التنبؤ بالتهديدات والعمل الاستباقي بشأنها وتطوير القدرة على الصمود أمام المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في القارة.

ثالثاً، يجب على المجلس أن يعزز ترتيباته التعاونية مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في قطاع بناء السلام التي تقوم بعمل جدير بالتناء من خلال المبادرات الرامية إلى التصدي للتهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ. ويقال لنا إنه منذ عام ٢٠١٧، خصص صندوق بناء السلام ٦٣,٤ مليون دولار للمشاريع المتعلقة بالأمن المناخي في البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. ومن المهم أن ندعم الصندوق لتمكينه من الاستمرار في ذلك المسار، مع تشجيع أوجه التآزر بين هذه المبادرات والنهج الكلي لصون السلام المستدام. كما ينبغي للمجلس، بالتعاون مع نزع الأمم المتحدة لبناء السلام، أن يحافظ على نهج شامل للمجتمع بأسره، مع إيلاء الاهتمام للغئات الضعيفة مثل النساء والشباب في هذه العملية.

لا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى المسألة الملحة المتمثلة في تمويل العمل المناخي. ففي حين أن بلدان أفريقيا تحتاج إلى

للحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لموجات الجفاف والفيضانات وعملية التصحر أن تحرم سكانا بأكملهم من أسباب العيش، مما يزيد من ضعفهم. وغالبا ما تتأثر النساء والفتيات والفتيان، فضلا عن الفئات الضعيفة الأخرى، بشكل غير متناسب بتلك الصدمات المناخية.

ففي عام ٢٠٢١، شهد جنوب السودان أسوأ فيضانات منذ ٦٠ عاما، مما أدى إلى نزوح جماعي وتفاقم الوضع الإنساني وتسبب في الحد من نطاق عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. واشتدت النزاعات القبلية على سبل الوصول إلى الموارد الطبيعية الشحيحة بشكل متزايد في منطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، في الصومال، الذي يشهد أسوأ موجة جفاف منذ أربعة عقود، تستغل الجماعات المتطرفة أزمة المناخ كوسيلة لنشر نفوذها. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على الإسهام القيم لمستشار الأمن المناخي والبيئة في الصومال التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

وبينما يؤثر تغير المناخ على كل منطقة من مناطق الكوكب، فإن البلدان التي تترك أصغر بصمة كربونية، بما في ذلك معظم الدول الأفريقية المدرجة في جدول أعمال المجلس، تدفع ثمنا باهظا. ومن ثم، فإن توفير تمويل كاف لتنفيذ تدابير للتكيف وتخفيف الأثر أمر أساسي للحيلولة دون تسبب الآثار الضارة لتغير المناخ في تفاقم النزاعات. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، ولا سيما تعهدا بتقديم ١٠٠ بليون دولار سنويا لدعم العمل المناخي في البلدان النامية، فضلا عن زيادة التمويل المخصص للتكيف إلى ٤٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥، على النحو المتفق عليه في غلاسكو خلال المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ويعتقد بلدي، المكسيك، أن من الضروري تحسين تقييمات الأمم المتحدة الشاملة للمخاطر بغية مراعاة الآثار الضارة لتغير المناخ. وتقوم آلية الأمن المناخي بالفعل بعمل هام في ذلك المجال، ومن ثم يمكن لمجلس الأمن أن يُدمج البيانات التي أنتجتها في اعتباراته. ومن

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بالكامل بمسؤولياته في التصدي للتهديدات المتصلة بتغير المناخ. ويجب أن يكون قادرا على تقييم وتوقع تداعيات تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين ومنعها بصورة أفضل، وعلى استخلاص استنتاجات من ذلك. وتود فرنسا أن تقدم ثلاثة اقتراحات لتحقيق هذه الغاية.

أولا، ينبغي للأمم العام أن يعد تقارير نصف سنوية لتقديمها إلى المجلس عن عواقب تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين. وثانيا، ينبغي وضع توصيات بشأن الإجراءات المحددة الأهداف الواجب اتخاذها في المناطق المعرضة للخطر. وثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعين مبعوثا خاصا للأمن المناخي بغية توحيد عمل المجتمع الدولي. وندعو أيضا إلى تعزيز آلية الأمن المناخي التي تهدف إلى التمكين من النظر في تداعيات تغير المناخ عند معالجة قضايا السلام والأمن.

أخيرا، بينما ننتظر انعقاد مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في شرم الشيخ في غضون أيام قلائل، من الواضح أن تكلفة التفاوض تُثقل بشكل متزايد كاهل مجتمعاتنا مع مرور كل يوم. وتدعو فرنسا كل دولة إلى التعهد بالتزامات طموحة وثابتة ومستدامة تتناسب مع ما هو على المحك وتعود بالنفع على السكان الأكثر عرضة للصدمات المناخية. ويمكن للمجلس أن يعول على مشاركة فرنسا الكاملة في جميع الظروف.

السيدة بوينزوسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):

نشكر غابون على عقد مناقشة اليوم ونشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات التي قدموها لنا.

كما سمعنا، فإن الآثار الضارة لتغير المناخ لها تأثير كبير على النزاعات في أفريقيا. وتعتقد المكسيك أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بصورة منهجية في الكيفية التي تقوض بها آثار تغير المناخ الجهود الرامية إلى منع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان والتصدي لها. وتبين تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وزيادة التشرد، مما يؤدي إلى تأجيج التوترات. كما أنه يعوق إجراءتنا

بأنه "ناقوس خطر للبشرية". ومن المؤسف أن الشعور بالقلق المتوقع بين زعماء العالم كان صامتا. في نوفمبر/تشرين الثاني، في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في غلاسكو، أعدت البلدان الصناعية في أغلب الوقت بأقوال معسولة أمام الكاميرات ثم قامت بأفعال محدودة أثناء المفاوضات. فكانت المحصلة نتيجة هزيلة، واستمرت المماطلة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، اقترح على مجلس الأمن مشروع قرار بشأن المناخ والأمن (S/2021/990). وعلى الرغم من حصوله على عدد كاف من الأصوات، وعلى تأييد قوي من الدول الأعضاء، اعترض عليه عضو دائم في المجلس (انظر S/PV.8926). وفي العام الذي انقضى منذ ذلك الحين ازداد سوء التصدي لما لا يزال يُسمى "تغير المناخ"، بينما يراه بلايين البشر كأزمة مناخية.

لقد أدت فجوات إمدادات الطاقة في أوروبا الناجمة عن الحرب في أوكرانيا إلى عودة مكثفة إلى استغلالها للوقود الأحفوري. هذه هي أنواع الوقود الأحفوري التي أصرت حكومات أوروبية وغربية عديدة على عدم تطويرها في أفريقيا أثناء المفاوضات في غلاسكو، وذلك على الرغم من حقيقة أنها لا تزال أكبر المستهلكين لها ومسؤولة عن الغالبية من كمية انبعاثات غازات الدفيئة.

ولجعل المعايير المزدوجة أكثر وضوحا، تعاني أفريقيا من عجز هائل في الطاقة، وهو عامل رئيسي في فقرها وتخلفها غير المتناسبين. وحتى حقيقة أن سد العجز في الطاقة لأفريقيا والتنمية السريعة للقارة أمران أساسيان لتكفيها مع تغير المناخ قد لاقت مقاومة في غلاسكو.

في الوقت نفسه، تتبدى أزمة المناخ بصورة أكثر تدميرا في حياتنا اليومية. مقابل كل موجة حر في مدينة ثرية، هناك فيضانات كارثية في أماكن أخرى. وموجات الجفاف الممتدة لسنوات في مناطق مثل القرن الأفريقي تؤدي إلى انعدام شديد للأمن الغذائي وعكس مسار سنوات من المكاسب الإنمائية.

هذه السلسلة المحزنة من المناورات قصيرة النظر ومقاومة المسؤولية والمعايير المزدوجة هي ما نجد أنفسنا فيه اليوم. من المهم

شأن ذلك أن يُمكن المجلس من اتخاذ إجراءات وقائية لتفادي الكوارث الإنسانية أو التخفيف من حدتها في الحالات التي يتم فيها تحديد مخاطر وشيكة على السلام والأمن الدوليين. ونعتقد أن هذا النهج من شأنه أن يساعد المجلس في الإسهام في تعزيز خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وهي صك، نود أن نشير إلى أنه يتناول صراحة الصلة بين المناخ والأمن، وذلك في تجسيد لأولويات القارة.

لقد بينت مناقشة اليوم كيف يمكن لتغير المناخ أن يزيد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، ستواصل المكسيك دعم جهود المجلس لإدماج الآثار المحددة لتغير المناخ في استراتيجيات منع نشوب النزاعات وإدارتها.

أخيرا، نعلم أن المقاومة من داخل المجلس لا تزال كبيرة. وكان ذلك واضحا في العام الماضي، عندما واجه مشروع قرار (S/2021/990) بشأن هذا الموضوع معارضة من بعض الوفود وجرى، للأسف، استخدام حق النقض ضده (انظر S/PV.8926). وندعو جميع أعضاء المجلس إلى الاستماع إلى أصوات البلدان الأفريقية التي تمر بحالات نزاع، والتي تتفق على أن الآثار الضارة لتغير المناخ تشكل عاملا محفزا للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مارثا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والسيد تانغي غاهوما - بيكالي، الأمين الدائم لمجلس المناخ والرئيس السابق للفريق الأفريقي للمفاوضين المعني بتغير المناخ، والسيد باتريك يوسف، المدير الإقليمي لأفريقيا في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على إحاطاتهم.

لدي تنبؤ. مع مرور الوقت، سنتفق جميعا على الصلة الحيوية بين التصدي لأزمة المناخ وحماية السلم والأمن الدوليين. والسؤال المطروح هو كم من المعاناة يجب أن تكون هناك - وكم من الملايين - قبل أن نتوصل جميعا إلى ذلك الاتفاق.

في آب/أغسطس ٢٠٢١، أشار الأمين العام إلى تقرير صدر للتو عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ووصف التقرير

الخاصة البالغة ٦٥٠ بليون دولار للسياسة العامة العالمية، وخاصة للتكيف مع المناخ. دعونا نرى الاتحاد الأفريقي بمقعد دائم في مجموعة العشرين.

ثانياً، دعونا نفهم حقيقة أن أفريقيا هي قوة عظمى برأس مال طبيعي وتحمل مفتاح التحول العالمي إلى البيئة الخضراء، وأن نعمل على هذا الأساس. نحن لسنا مجرد ضحايا لأزمة المناخ؛ نحن مفتاح الموارد المعدنية لحلولاها العالمية. وقد حان الوقت لأن نتصرف البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية وفقاً لهذه المعرفة وأن نتطلب بمواردنا الطبيعية لشعبنا، وأن نستحوذ على قدر أكبر من قيمتها، وأن تكفل النظم السياسية الديمقراطية المستقرة التي يمكنها مقاومة الاستغلال الخارجي. إن حتمية حماية الثروة الطبيعية لأفريقيا أولوية عالمية إلى حد أنه ينبغي أن تكون إحدى قاطرات الإصلاح العالمي.

وتوصيتنا الثالثة هي إزالة الحواجز التي تحول دون مستقبل بطاقة عالية لجميع البلدان، ولا سيما بلدان أفريقيا. الطاقة تحرك الصناعة والتجارة والوظائف والنمو الشامل. وعدم امتلاك هذه الطاقة يوقع بلايين البشر في فقر مدقع وتهديدات أمنية متزايدة وحياة سياسية غير مستقرة. إن الانتقال من بلد منخفض الطاقة إلى بلد عالي الطاقة يجب أن يكون مراعيًا للبيئة قدر الإمكان وأن يساعده في ذلك نقل التكنولوجيا والاستثمار الكافيان.

لقد التزمت كينيا باستخدام مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد وصلنا اليوم إلى نسبة ٩٠ في المائة. للوصول إلى توليد مجمل الطاقة بنسبة ١٠٠ في المائة من مصادر الطاقة المتجددة ونحن ننمي بسرعة قطاع الصناعة والتصنيع لدينا، هناك حاجة ماسة إلى استثمارات كبيرة في الأسهم وإلى التكنولوجيا. خلاصة القول هي أن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه لا يمكن أن يكونا على حساب أشد الناس فقراً، ونأمل ألا يتم طرح مثل هذه الآراء على طاولة المفاوضات الشهر المقبل في مصر.

رابعا، نحن بحاجة إلى عمل فوري على أرض الواقع. ولا يمكن إنكار الصلة بين الظواهر الجوية المتطرفة - ومعظمها بسبب تغير

أن نحدد وضعنا بدقة لكي نناقش بشكل أفضل الوجهة التي سنذهب إليها من هنا.

وينبغي أن يكون واضحا الآن أن المؤسسات الرئيسية في الحوكمة العالمية لا تصلح لأهداف النهوض بالسلام والعدالة المناخية والتصدي للجائحات والإدماج. إنها تتصدى لأزمات الأغنى والأقوى بينما يقفون على الهامش في بقية الأزمات. من التصدي لمرض فيروس كورونا إلى حالات الطوارئ المناخية، وحتى مكافحة جماعات تنظيم القاعدة الإرهابية في أفريقيا، أوجه القصور صارخة. بل هي قاتلة. إنها تبذل الأمل في المؤسسات وفي المستقبل الذي تعد به.

إن تكرار حججنا القديمة يعني أننا نتوقع أنها لم تُسمع أو أنها قد نُسيت. لكن ذلك لم يحدث. إن أغلبية الجماهير والخبراء في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان الصناعية، يدعون إلى اتخاذ إجراءات جريئة. لذلك يجب أن نعود إلى الإصرار على أنه بدون إصلاحات في النظام العالمي سيتعرض رفاة البشرية والسلام والأمن الدوليان للخطر.

ومن أجل مناقشة اليوم، وعلى الرغم من إخفاقات الماضي، من المهم أن نقدم سبيلا للمضي قدما. ومن أجل هذه الغاية، لدي خمس توصيات.

توصيتنا الأولى هي أن الوقت قد تأخر كثيرا على إصلاحات على مستوى الميثاق للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومجموعة العشرين. إن الرد على هذا الطلب من خلال وصفه بأنه من الأمانى الواهمة هو بمثابة إعلان عن عدم أهمية النظام. وهو يدعو، بشكل حتمي تقريبا، إلى ظهور أنظمة جيوسياسية موازية، وربما متضاربة.

فلنحقق التوازن للعضوية الدائمة في مجلس الأمن من خلال إضافة ليس فقط الدول العظمى ولكن الدول التي يمكنها أن تمثل صوت أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ والبلدان النامية أفضل تمثيل. فلنجعل الصندوق الاستئماني للصمود والاستدامة، الذي يديره صندوق النقد الدولي، يتخذ إجراءً سريعاً في إعادة تخصيص حقوق السحب

الصناعية والتقدم العلمي في العالم الغربي. ولا يمكن أن تكون أي مناقشة بشأن تغير المناخ منصفة مع تجاهل تلك الحقيقة التاريخية الأساسية.

وتعدُّ روابط التضامن العميقة بين الهند وأفريقيا شراكة محددة للجنوب العالمي، شراكة تشكلت على مدى عدة عقود وعززتها روابط طويلة الأمد من التجارة والشتات والكفاح المشترك ضد الاستعمار والتحديات الإنمائية المشتركة. اليوم تركز تلك الشراكة على دعم جهود الدول الأفريقية في سعيها إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة المسترشدة دائما بأولويات أفريقيا نفسها. وحتى الآن قدمت الهند قروضا بشروط ميسرة لتنفيذ مشاريع مختلفة في أفريقيا بلغ مجموعها أكثر من ١٢,٣ مليار دولار. كما أنجزنا ١٩٧ مشروعا مهما ونفذ حاليا ٦٥ مشروعا بينما نواصل النظر في ٨١ مشروعا بشكل إيجابي. وقد أسهمت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا مشاريع إنمائية كبيرة مثل مشاريع مياه الشرب والري وكهربية الريف بالطاقة الشمسية وبناء محطات توليد الطاقة وخطوط النقل ومصانع الأسمت والسكر والمنسوجات والمجمعات التكنولوجية والهيكل الأساسية للسك الحديدية وغيرها. وتظل الهند ملتزمة بشراكتها مع أفريقيا في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

فالهند لا يعلى عليها عندما يتعلق الأمر بالعمل المناخي. لقد تعهد رئيس وزرائنا بالتزامات طموحة في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المعقود في غلاسكو بالإضافة إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في وقت سابق. وعلى هامش ذلك المؤتمر قدم رئيس الوزراء الهندي أيضا مبادرة "مهمة الحياة - نمط حياة من أجل البيئة" بوصفها حركة جماهيرية دولية نحو الاستخدام الرشيد والمقصود للموارد بدلا من استهلاكها بصورة طائشة ومدمرة بغرض حماية البيئة والحفاظ عليها.

وربما تكون تجربة الهند هامة في سياق السعي الأفريقي إلى التحول في مجال الطاقة. ويعدُّ التحالف الدولي للطاقة الشمسية الذي

المناخ - والنزاعات التي تدخل في نطاق اختصاص المجلس. ومن الواضح بالمثل أن التكيف مع تغير المناخ هو أكثر المشاريع إيجابية للسلام في مناطق مثل الساحل والقرن الأفريقي. ومن الأهمية بمكان إحداث طفرة في الاستثمارات في هذه المناطق من أجل السلام والأمن المستدامين.

خامسا وأخيرا، لا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى على الهامش عندما تتفاقم التهديدات الرئيسية للسلام والأمن الإقليميين والدوليين بسبب أزمات المناخ. فلنحاول التوصل إلى قرار يؤدي إلى إجراءات عملية تعزز أمن المجتمعات المحلية في مناطق النزاع ضمن اختصاص مجلس الأمن. ويمكن لهذا القرار أن يعزز شرط أن يكون لدى بعثات حفظ السلام تخطيط بيئي وتكتيكي وتشغيلي واستراتيجي يستند إلى تحقيق أهداف الولاية والحالات النهائية المنشودة. ويمكنه أن يشجع على النظر في مبادرات بيئية لتحسين العلاقات بين المجتمعات المحلية والبعثات، والحفاظ على الهياكل الأساسية البيئية الحيوية وحمايتها، وزيادة الأثر على انتقال البعثات والتعمير الطويل الأجل.

نحن نعلم ما يجب أن نفعله. والأمر يعتمد الآن على أولئك الذين لديهم حس الإلحاح والمسؤولية، والأهم من ذلك الرؤية، للقيام بذلك. وسوف تسير كينيا مع جميع الدول والمؤسسات المستعدة للعمل.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أعتزم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. كما أشكر السيدة بوبي والسيد غاهوما - بيكالي والسيد يوسف على إحاطاتهم.

ربما يتفق معي الممثلون على أن أفقر البلدان وأشد المجتمعات المحلية ضعفا التي أسهمت بأقل قدر في أزمة المناخ هي التي تتحمل الأثر الأكبر لأزمة المناخ. كما تقتدر تلك البلدان والمجتمعات إلى التمويل والتكنولوجيا والقدرة على تغيير الوضع الراهن بشكل كبير.

يتجلى ذلك في أفريقيا أكثر من أي قارة أخرى. لقد عانت أفريقيا وبلدان الجنوب العالمي بسبب الاستعمار في الماضي علاوة على استغلال الموارد الطبيعية التي حفزت التقدم الاقتصادي والثورة

جماعي على مر السنين، مسترشدين بالمبادئ والأحكام التي اتفق عليها الجميع. وبسبب تلك المبادئ والأحكام كانت مكافحة تغير المناخ فعالة. وهي تمثل جهدا عالميا وديمقراطيا متوازنا حيث توجد التزامات ملموسة من جانب البلدان المتقدمة النمو فضلا عن المتطلبات الحقيقية للبلدان النامية كما تتعكس في المساهمات المحددة وطنيا استنادا إلى مبادئ أساسية معينة وفي مقدمتها "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" فضلا عن القدرات. لقد أعلنت الهند عن مساهماتها المحددة وطنيا المحدثة بعد انعقاد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في الاتفاقية.

وبالتالي ستواصل الهند معارضة أي محاولة لتناول تغير المناخ خارج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومناقشته بشكل منفصل عن تلك المبادئ والأحكام. ذلك هو السبب المحدد لرفضنا أن يكون مجلس الأمن محفلا لمناقشة هذه المسألة. والواقع أننا نرى أن ذلك محاولة للتهرب من المسؤولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتحويل انتباه العالم عن التراجع عن العمل حيثما كان ذلك مهما.

ومن المؤسف حقا أن البلدان المتقدمة النمو لم تف بوعودها ليس فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بتوفير إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيات المتصلة بالمناخ. وبالتالي نرى أن محاولة ربط المناخ بالأمن تسعى إلى التعتيم على عدم إحراز تقدم بشأن المسائل الحاسمة في إطار الاتفاقية.

إن الوصول بتكلفة معقولة إلى تمويل العمل المناخي وتكنولوجياته أمر بالغ الأهمية لأجل المضي قدما في هذا العمل. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن توفر تمويلا مناخيا قدره تريليون دولار في أقرب وقت ممكن. ووفقا لأحكام الاتفاقية يجب أن يكون تمويل العمل المناخي جديدا وإضافيا ومخصصا للمناخ وليس فقط تحويله من المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الخارجية نحو تمويل العمل المناخي. إن ذلك التزاوج الإشكالي بين تمويل التنمية وتمويل المناخ يسبب المزيد من الديون للبلدان النامية.

تشارك في قيادته الهند وفرنسا منبرا هاما يضم في عضويته غالبية البلدان الأفريقية ويعمل على تشجيع النشر السريع لتكنولوجيات الطاقة النظيفة. وفي السنوات الأخيرة زادت قيادة الطاقة النظيفة والخضراء برامج التنمية الهندية في أفريقيا وخارجها. وفيما يتعلق بالمسألة المحددة المتعلقة بالمناخ والأمن، أود أن أعلق على النقاط الثلاث التالية.

أولا، واصلت الهند اتخاذ موقف مبدئي بشأن إضفاء طابع أمني على تغير المناخ، لأن ربط تغير المناخ بالأمن ولن يؤدي إلا إلى تعميق الظلم التاريخي الواقع على البلدان النامية بوصفها الطرف المتأثر بالأزمة البيئية بالفعل. نحن ملتزمون بالعمل المناخي وتحقيق العدالة المناخية التي نعتبرها جزءا لا يتجزأ من خطاب العمل المناخي.

ثانيا، نسلّم بأن تغير المناخ ربما يكون قد أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار الحالي في أجزاء معينة من أفريقيا، وبأن التبسيط المفرط لأسباب النزاعات لن يساعد على حلها، بل الأسوأ إنه ربما يكون مضللا. كما أن إدراج أوضاع القانون وحفظ النظام على الصعيد المحلي إلى مسائل السلم والأمن الدوليين لن يؤدي إلا إلى تشويه السرد المتعلق بتغير المناخ. ولا توجد منهجية مشتركة ومقبولة على نطاق واسع لتقييم الروابط بين تغير المناخ والنزاع والهشاشة.

فحتى التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يذكر أن العوامل غير المناخية هي الدوافع الرئيسية للنزاعات العنيفة القائمة داخل الدول، وأنه في حين كان للظواهر الجوية والمناخية القسوى في بعض المناطق التي جرى تقييمها أثرا سلبيا محدودا على طولها أو شدتها أو تواترها، لا تزال البيانات الإحصائية لتأكيد ذلك الارتباط ضعيفة. ويذكر التقرير نفسه أن النزاعات العنيفة ستكون مدفوعة على المدى القريب بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة أكثر من تغير المناخ.

ثالثا، نؤكد من جديد على الأهمية الفائقة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بوصفها منتدى لمعالجة تغير المناخ والمسائل المصاحبة له. لقد كانت هذه الاتفاقية التي تتمتع بعضوية شبه عالمية المحرك الرئيسي في المضي بنا جميعا إلى الأمام بشكل

والمؤسسات الضرورية لتوفير المنافع العامة. ففي الصومال، على سبيل المثال، تقع النزاعات العشائرية أساسا في المناطق التي تقيم فيها القبائل الرعوية، بسبب التنافس على الموارد الشحيحة مثل المياه والمراعي، أو في المناطق التي يصطدم فيها المزارعون بالبدو الرحل على الأراضي الزراعية.

ويهيئ تغيير المناخ كذلك أرضا خصبة لزيادة استغلال أكثر الفئات ضعفا. وتستفيد المنظمات الإرهابية من المصاعب الناجمة عن تغيير المناخ وتستهدف الهياكل الأساسية الحيوية والشركاء في مجال العمل الإنساني وتجند أعضاء جدد. ويظل يساور ألبانيا قلق بالغ إزاء القدرة المستمرة للجماعات الإرهابية في أفريقيا على التصييق على الإغاثة والمساعدات الإنسانية للمحتاجين. ويقدمون أنفسهم زورا كحل موثوق به للتخفيف من تأثير الكوارث المناخية - وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.

وللتصدي لتغيير المناخ، لا بد من استجابة عالمية متكاملة. ونعتقد أن الاستجابة يجب أن تشمل العناصر الأربعة التالية.

أولا، يجب أن نفي بتعهدنا بالإبقاء على الاحترار العالمي دون حد ١,٥ درجة مئوية. فالوقت ينفد. ويجب على كل منا أن يفعل المزيد وأن يكثف جهوده للوفاء بالتزاماتنا.

ثانيا، يجب علينا أن نحول الوعود إلى أفعال. فنحن بحاجة إلى سن تدابير داعمة لبناء القدرة على الصمود وتعزيز التكيف. ويجب الوفاء بالوعد بتمويل تقديم المساعدات إلى أشد السكان تضررا والاستثمار في برامج التكيف الرئيسية التي تقودها البلدان، مثل برنامج التعجيل بالتكيف في أفريقيا. ويجب وضع خريطة طريق واضحة بشأن موعد وكيفية الوفاء بالتزامات المالية في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ.

ثالثا، تؤيد ألبانيا بقوة دعوة الأمين العام في افتتاح الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/77/PV.4) إلى أن يتمكن كل شخص ومجتمع وأمة من الوصول إلى نظم فعالة للإنذار المبكر في

لقد أحرزنا بشكل جماعي تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة بتعزيز الالتزامات المناخية والزخم المطلوب للإجراءات المعجلة. غير أن السنوات المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة للنتائج الملموسة. في ذلك السياق نتطلع إلى المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في الاتفاقية الذي سيعقد في شرم الشيخ ليدفعنا إلى العمل.

وستدعم الهند دائما العمل المناخي الحقيقي والعدالة المناخية الفاعلة. وسندافع دائما عن مصالح العالم النامي بما في ذلك أفريقيا. ولكننا سنعمل ذلك في المحفل الذي تستحقه - وأعني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. ونأمل أن توفر المداورات في جلسة اليوم إسهامات قيمة لجعل مناقشة تغيير المناخ أكثر شمولا وعدلا وتوجها نحو العمل، فضلا عن وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ، بما في ذلك من أجل أفريقيا.

السيد سباس (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفدكم، سيدي الرئيس، على تركيز اهتمامنا على الصلة الهامة بين تغيير المناخ والأمن. كما أعرب عن امتنان وفد بلدي للسيدة بوبي والسيد غاهوما - بيكالي والسيد يوسف على أفكارهم المتعمقة.

لقد قلنا ذلك من قبل ولن نمل من تكراره مجددا: إن تعريفنا للأمن يجب أن يشمل التهديد الذي يشكله تغيير المناخ لكي يضع مجلس الأمن سياسات أمنية مناسبة ويمنع النهاية الكارثية للحياة على الأرض كما نعرفها.

إن أزمة المناخ بمثابة إنذار بالخطر للبشرية ولا أحد محصن من ذلك في جميع الدول والقارات على كوكبنا، دارنا الوحيدة. تؤدي أزمة المناخ المتزايدة إلى انعدام الأمن والنزاع خاصة في أفريقيا. ولا يمكننا أن ننكر هذا الواقع الذي نواجهه. إن تغيير المناخ يؤدي إلى تفاقم وإطالة أمد عدم الاستقرار وانعدام الأمن في البلدان التي مزقتها النزاعات العنيفة والمصاعب الاقتصادية.

ويزيد تغيير المناخ من التنافس على الموارد الأساسية، مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ويصعد العنف الطائفي ويقوض الاستقرار

أن التاريخ سيحكم على المجلس بقسوة إن لم نعالج هذه المسألة. إننا لا نطلب من مجلس الأمن أن يعالج أو يتصدى لتغير المناخ، الذي نعتقد أنه ينبغي التصدي له بحق من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. غير أننا نعتقد أن المجلس ينبغي أن يحل آثار تغير المناخ على السلم والأمن ويفهمها.

ويجب على الدول الأعضاء زيادة طموحاتها - في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مصر - لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ على وجه السرعة. ويجب علينا أن نحرز تقدما بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن تمويل المناخ وبشأن الخسائر والأضرار. ويجب علينا أن نعمل على مساعدة الأقل استعدادا لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ.

إن آثار تغير المناخ تشكل خطرا على الأرواح وسبل العيش، وتدفع إلى النزوح وتسهم في النزاعات وانعدام الأمن. ويتضرر من ذلك النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة بشكل غير متناسب وتظل البلدان الأفريقية تتحمل العواقب غير المتناسبة. وقد أدت آثار تغير المناخ في جميع أنحاء القارة، من منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد إلى القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى، إلى زيادة المنافسة على الموارد الشحيحة. وزادت من المخاطر والتوترات وأسهمت في النزاعات والهشاشة في المناطق التي يحتاج فيها الناس أصلا إلى المساعدة الإنسانية وقدرتهم على التأقلم محدودة.

وتغير المناخ عامل يؤدي إلى تفاقم النزاعات المسلحة. وقد استغلت الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية من غير الدول الذين يعيشون في ظروف هشاشة وعدم استقرار لأغراض التجنيد. كما يتزايد الاعتراف بتغير المناخ باعتباره أهم العوامل المضاعفة للخطر بالنسبة للنساء والفتيات.

فالحاجة إلى العمل واضحة، وقد حان وقت العمل. وقد أقر كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بالصلة بين تغير المناخ وعدم

غضون السنوات الخمس المقبلة. ففي الوقت الراهن، لا يستطيع سوى ٤٠ في المائة من السكان الأفارقة الوصول إلى نظم الإنذار المبكر لحمايتهم من الآثار المناخية القسوى وآثار تغير المناخ. إن تلك النظم تتفقد الأرواح وسبل العيش، ولا سيما في الدول الأفريقية المتضررة من الجفاف.

رابعا وأخيرا، يجب علينا أن نأخذ في الحسبان العواقب المدمرة لتغير المناخ على النساء والأطفال. فتغير المناخ يزيد من خطر العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين في مخيمات المشردين داخليا ويعرقل حصول الأطفال على التعليم. ويجب أن تركز الجهود الرامية إلى التخفيف من أزمات تغير المناخ على حماية أشد الفئات ضعفا من الناس والمجتمعات من خلال تعزيز الحكم الشامل للجميع وتشجيع المشاركة الكاملة والهادفة لجميع المجتمعات والنساء والشباب والمجتمع المدني.

وأود أن أختتم بياني بكلمات الأمين العام في يوم الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨:

”إن تغير المناخ يتحرك بشكل أسرع من تحركنا، لكننا لا نستسلم لأننا نعلم أن العمل المناخي هو المسار الوحيد“.

وبعد أربع سنوات، ما زلنا متخلفين عن الركب في الوقت الذي يتسارع فيه تغير المناخ. فلا بد لنا من عمل جماعي قوي الآن، قبل فوات الأوان.

السيد مايذن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر غابون على عقد

هذه المناقشة المهمة جدا في المجلس اليوم.

إننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يواصل المجلس إحراز التقدم في عمله بشأن المناخ والأمن. كما أشكر مقدمي الإحاطات - السيدة بوبي والسيد غاهوما - بيكالي والسيد يوسف - على أفكارهم القيمة جدا.

إن تغير المناخ أحد التحديات الحاسمة في عصرنا. وعواقبه وخيمة ومتعددة الأوجه وعالمية. ونشاط زملنا الكينيين رأيهم في

والاستقرار في المنطقة وتدعو إلى دعم البلدان التي ترغب في التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

بدأ المجتمع الدولي يدرك أن الحاجة إلى معالجة أزمة المناخ حاجة ملحة. فنحن نواجه آثاره على الناس والمجتمعات في كل منطقة وفي كل بلد. ويجب أن تكون استجاباتنا شاملة وأن تراعي في الوقت نفسه سياقات معينة. ولذلك، فإننا نعتقد أن مناقشة اليوم يمكن أن تسهم في ذلك، إن تمكنت من بناء زخم نحو إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في عمل مجلس الأمن بصورة عميقة وهادفة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم اليوم.

ترى المملكة المتحدة أن هناك صلة لا يمكن إنكارها بين المناخ والطبيعة والسلام والأمن في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. وكنا أول من أثار الأمن المناخي في المجلس في عام ٢٠٠٧ واستضفنا أول مناقشة على مستوى القادة في عام ٢٠١٩. ولذلك، فإننا نرحب باستمرار القيادة الأفريقية بشأن هذه المسألة تحت رئاسة غابون، ونأسف لأن مشروع القرار الذي قدمته أيرلندا والنيجر في كانون الأول/ديسمبر (S/2021/990) عرقله استخدام عضو وحيد لحق النقض.

وكما حذر الأمين العام المجلس مرات عديدة من قبل، فإن آثار تغير المناخ تضاعف الأخطار التي تواجهها الفئات السكانية الضعيفة. ونرى ذلك يتجلى في الجفاف في شرق أفريقيا والتغيرات في هطول الأمطار في جميع أرجاء منطقة الساحل. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الدوافع الموجودة مسبقاً لانعدام الأمن، مما يدفع تلك المناطق إلى الوقوع في أزمة إنسانية. وتهدد المنافسة المتزايدة على المياه والأراضي، إلى جانب فقدان التنوع البيولوجي والهجرة، بنشوب النزاعات وانعدام الأمن الغذائي وفقدان الأرواح. ويمكن لمجلس الأمن أن يساعد على كفالة أن تكون لمنظومة الأمم المتحدة الولايات والقدرات اللازمة لإدماج مسألة المناخ في تحليلاتها واستجاباتها لدوافع النزاع والهشاشة.

الاستقرار. وعلى الرغم من أننا لم نعتد مشروع قرار تمس الحاجة إليه (S/2021/990) بشأن هذه المسألة العام الماضي، فإن مجلس الأمن ظل يدرج بشكل متزايد المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في ولاياته لحفظ السلام. ولكننا نعتقد أنه يمكن عمل المزيد لبناء أنظمة قادرة على الصمود أمام تغير المناخ تدعم السلام والاستقرار.

ولئن كنا قد شعرنا بخيبة أمل، بطبيعة الحال، إزاء نتيجة التصويت في كانون الأول/ديسمبر على مشروع القرار المتعلق بالمناخ والأمن (انظر S/PV.8926)، فمن الواضح وجود تأييد كبير لجدول الأعمال من جميع أرجاء الأمم المتحدة. فبالأمس شاركت أيرلندا، في برلين، عدداً من البلدان، بما في ذلك بعض البلدان حول هذه الطاولة، في إطلاق مبادرة المناخ من أجل السلام. وتبقى أيرلندا مصممة على النهوض بذلك العمل. وسنعمل ذلك مع البلدان الطموحة الأخرى والمتضررين من أزمة المناخ خلال فترة عضويتنا في المجلس وما بعدها.

ويتيح فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن لأعضاء المجلس مناقشة البحوث والأدلة المتعلقة بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، التي تسترشد بها أعمال المجلس بدورها. وقد عملت أيرلندا، مع النيجر، كرئيس مشارك للمجموعة في عام ٢٠٢١، ونؤيد قيادة كينيا والنرويج هذا العام تأييداً تاماً. وتدعم أيرلندا تعيين مستشار للأمن المناخي في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من خلال آلية الأمن المناخي. والجهود التي تبذلها الآلية لإدماج التحليل والعمل المناخي والأمني في عمل منظومة الأمم المتحدة أمر أساسي، لأنه يمكن أن يساعد المجتمعات على التصدي لآثار تغير المناخ والحد من المخاطر وتعزيز السلام والشمول.

وقد شاركت أيرلندا، إلى جانب غانا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في استضافة المؤتمر الإقليمي المعني بتغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في داكار في نيسان/أبريل. وتقر دعوة المؤتمر إلى العمل بالخطر الذي يشكله تغير المناخ على السلام

يعتبر الاتحاد الروسي مشكلة تغير المناخ أولوية عليا، لا سيما في مناطق مثل أفريقيا المعرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية. ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن الجفاف الناجم عن المناخ والفيضانات وحرائق الغابات والتصحر والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية لها عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. وتتشاطر الشواغل المعرب عنها في المذكرة المفاهيمية (S/2022/737، المرفق) للرئاسة الغابونية للمجلس فيما يتعلق بحقيقة أن آثار تغير المناخ في بعض المناطق، ولا سيما في القارة الأفريقية، تهيئ الظروف التي تؤدي إلى اشتباكات قبلية وأعمال عنف. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من المناسب ليس فقط تكثيف الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، ولكن أيضا لمساعدة البلدان المتضررة على التكيف مع عواقبه السلبية، وخاصة بهدف إحداث تغيير نوعي في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أن التضامن من جانب المجتمع الدولي ضروري لمعالجة المسائل الطويلة الأمد التي لا تزال تعصف بأفريقيا، مثل مشاكل الحصول على مياه الشرب النظيفة والأمن الغذائي واستعادة أو تعزيز الصناعة والزراعة ونظم الإنذار المبكر.

ومع ذلك، من المهم تجنب تجزئة المساعدة المقدمة من أجل التنمية ومن أجل التصدي لتدهور البيئة، بل التركيز على تدابير شاملة وفعالة. في الواقع، وكما تقول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها "تغير المناخ ٢٠٢٢: الآثار والتكيف والقابلية للتضرر"، الذي سبق الاستشهاد به اليوم، "بالمقارنة مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، يتم تقييم تأثير المناخ على النزاع على أنه ضعيف نسبيا". ونعتقد أنه إذا أردنا أن نتصدى بنجاح لتلك التحديات، فإننا بحاجة إلى تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة تستند إلى الأولويات الوطنية وتراعي الخصائص المحلية. ونحن بحاجة إلى بنية تحتية وخدمات اجتماعية فعالة وآليات للإنذار المبكر والاستجابة.

وقد أولينا اهتماما خاصا لوثائق السياسة الأفريقية التي تتناول الصلات بين التنمية المستدامة والأمن، أي خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومبادرة إسكات البنادق، التي تلاحظ أهمية مكافحة الفعالة

والمملكة المتحدة واضحة في أنه يجب عليها التعجيل بالإجراءات المتعلقة بالمناخ والوفاء بميثاق غلاسكو بشأن المناخ المتفق عليه في العام الماضي وتلبية التزامات التمويل لبناء القدرة على الصمود. ونحن نعمل على تحقيق ذلك بعدة طرق. وقد تعهدت المملكة المتحدة بعشرة التزامات لأفريقيا في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبدأت في الوفاء بها. وفي كانون الثاني/يناير، أعلننا عن تخصيص ٢٣ مليون دولار لدعم مليون شخص في المناطق المتضررة من الجفاف والفيضانات في الصومال وإثيوبيا وكينيا وجنوب السودان. وفي إطار خطة عمل الاتحاد الأفريقي للإنعاش الأخضر، مولت المملكة المتحدة خبراء في مفوضية الاتحاد الأفريقي وعززت القدرة على تنفيذ خطط العمل المناخي في جميع أنحاء القارة. كما خصصت المملكة المتحدة ١٠٠ مليون جنيه إسترليني لفرقة العمل المعنية بالحصول على التمويل المناخي، والتي أنشأ جزء منها وحدة جديدة للتمويل المناخي في وزارة المالية الأوغندية. وقد التزمنا بمضاعفة تمويلنا المناخي الدولي إلى ما لا يقل عن ١١,٦ مليار جنيه إسترليني حتى عام ٢٠٢٦، متوازنة بين تخفيف آثار الضرر والتكيف. كما أننا نتحمل المسؤولية عن تأثير بلدنا على تغير المناخ، باعتبارنا أول اقتصاد رئيسي يلتزم بخفض جميع انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠. وبشكل جماعي، لا يمكننا أن نسمح بأي تراجع عن الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أو ميثاق غلاسكو بشأن المناخ. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نضاعف جهودنا لترجمة تلك الاتفاقات إلى أفعال في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الشهر المقبل والمؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في تشرين الثاني/نوفمبر. إن التزامنا بالعمل المناخي هو الأساس لعالم يسوده السلام والأمن.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيدة بوبي والسيد غاهوما - بيكالي والسيد يوسف على إحاطاتهم.

ومن ناحية أخرى، فإن أفريقيا، التي تم تهميش مصالحها الحيوية مرة أخرى بسبب جدول الأعمال العالمي الذي يمليه الغرب، تخاطر بالتعرض لمزيد من الأذى بسبب الظواهر الطبيعية المرتبطة بالمناخ، فضلاً عن القرارات الأحادية غير المدروسة التي يتخذها من يسمون بأصنام المناخ. ويجب إزالة هذه المعايير والنهج المزدوجة من التعاون الدولي بشأن المناخ في المستقبل.

ونحن على اقتناع، السيد الرئيس، بأنه يجب الحفاظ على تقسيم العمل المكرس في ميثاق الأمم المتحدة من أجل الأداء الفعال لمنظومة الأمم المتحدة. فلا يمكن لمجلس الأمن ولا ينبغي له أن يكرر عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى. إن مكافحة تغير المناخ وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية السلبية تندرج حصراً في إطار التنمية المستدامة.

وندعو إلى تعزيز التعاون في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة التي تتناول تغير المناخ، بصفة عامة، ومظاهره السلبية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وفي المقام الأول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تسهم إسهاماً عملياً في التكيف، والقضاء على عواقب الكوارث، وتعزيز نظم الإنذار المبكر بمساعدة أنشطة المشاريع الدولية - وهو العمل الذي تشتد الحاجة إليه من جانب الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة. وتولي روسيا اهتماماً لجدول أعمال المناخ في تفاعلنا مع وكالات الأمم المتحدة لصالح البلدان الأفريقية.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): نتقدم بالصين بالتهنئة إلى غابون على نجاح أسبوع المناخ الأفريقي في الشهر الماضي. وقد أحرزت غابون، بوصفها واحدة من البلدان القليلة التي يتجاوز فيها احتجاز الكربون انبعاثات الكربون، تقدماً في حماية بيئتها الطبيعية والتصدي لتغير المناخ، وتوفير الخبرات والممارسات للآخرين للتعلم منها والاستفادة منها. وأرحب بوزير الخارجية أدامو في جلسة اليوم وأشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والسيد غاهوما - بيكالي والمدير الإقليمي يوسف على إحاطاتهم.

للجفاف والتصحر وإزالة الغابات وتغير المناخ في سياق الصلة بالتنمية المستدامة. وهذه هي بالضبط الحلقة المفقودة في الجهود الرامية إلى تشكيل سلسلة تربط المناخ بالأمن، وفي الواقع هذا هو المجال الرئيسي الذي ينبغي اتخاذ إجراءات بشأنه.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، نعتقد أن من المهم التركيز على تحليل أسباب كل نزاع. وينبغي ألا يكون هناك معيار واحد، لأن أي أخطاء في تحديد القضايا المحددة التي أدت إلى تفاقم الاختلافات تجعل الاستجابات أقل فعالية. ومما يؤسف له أن العديد من هذه المواضيع الخاصة ببلدان محددة ظلت مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لعقود. ولا نرى أي قيمة مضافة في مراكمة معيار عام آخر. ومن واقع تجربتنا، يؤدي إدراج مواضيع عامة جديدة في أحسن الأحوال إلى إهدار الموارد، وفي أسوأ الأحوال يصبح أداة أخرى للضغط على الدول المضيفة. وأود أن أشدد على أنه إذا كانت هناك مشكلة محددة في بلد أو منطقة معينة وكان لدى مجلس الأمن الأدوات اللازمة لحلها، فيجب عليه أن يتخذ إجراء. ولكن الولايات التي يعتمدها المجلس ينبغي ألا تشكل مجموعة من الأولويات التي تحظى بأعلى شعبية في الأمم المتحدة ويروج لها الغرب إلى حد كبير. وبالتوازي مع ذلك، من الحيوي توسيع نطاق جهودنا على جبهتي المساعدة الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأن معظم البلدان المتضررة من النزاع تجد نفسها في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة.

وهناك أجندة خفية في ما يسمى بإضفاء الطابع الأمني على المناخ. إن المدافعين الرئيسيين عن خفض انبعاثات الكربون والاقتصاد الأخضر هم البلدان المتقدمة التي حققت ازدهارها الاقتصادي من خلال استغلالها للموارد الطبيعية، بما في ذلك الوقود الأحفوري، وجزء كبير من هذه الثروة كان ولا يزال يأتي من أفريقيا. والنتيجة هي أن البلدان المتقدمة النمو، بدعوتها إلى زيادة الطموح بشأن المناخ، تبدأ من وضع مميز عمداً. والآن تواصل تلك البلدان النكوص عن الامتثال للالتزامات المناخية، وتتخذ خياراً متعمداً للتضحية بجدول أعمال المناخ العالمي لصالح جدول الأعمال السياسي.

ثانياً، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ تجاه أفريقيا في أقرب وقت ممكن. إن مساعدة أفريقيا على التصدي لتغير المناخ لا تتعلق بمدى ترديد المرء للشعارات بصوت عال، بل بما إذا كان يتم الوفاء بالالتزامات وما إذا كانت احتياجات أفريقيا تلبى. لقد تعهدت الدول المتقدمة النمو بتقديم ١٠٠ بليون دولار سنوياً لتمويل المناخ للبلدان النامية، وتعهدت الدول الأوروبية المتقدمة بمضاعفة الدعم المالي لمشاريع المناخ في البلدان الأفريقية الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٥. ويجب ألا تصبح تلك التعهدات مجرد كلام. فيجب دفع المتأخرات في أقرب وقت ممكن، وينبغي تحديد أهداف جديدة للتمويل الكمي الجماعي حتى تتمكن البلدان الأفريقية من الحصول فعلاً على الأموال اللازمة للاضطلاع بعمل يسفر عن نتائج ملموسة. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية ومنصات تمويل المناخ أيضاً أن تخفض عتبة التمويل من أجل ضمان أن يكون تمويل المناخ منصفاً ومتاحاً لأفريقيا.

ثالثاً، ينبغي أن نرى أثر الإنصاف والعدالة الدوليين في قضية المناخ. فلا تزال العديد من البلدان في أفريقيا في مرحلة مبكرة من التحول إلى الصناعة وهي تواجه مهمة مزدوجة تتمثل في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتصدي لتغير المناخ. ومن ناحية أخرى، فالبلدان المتقدمة النمو قد حققت بالفعل التحول إلى الصناعة. إن مطالبة أفريقيا وغيرها من البلدان النامية بتحمل نفس المسؤوليات المناخية التي تضطلع بها البلدان المتقدمة النمو يتعارض مع الإنصاف والعدالة الدوليين. ومن أجل تحقيق هدف التحكم في درجة الحرارة الذي حدده اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تأخذ زمام المبادرة من خلال خفض الانبعاثات بشكل كبير وتأخير موعد تحقيق تحييد أثر الكربون. ومن شأن ذلك أن يوفر حيزاً إنمائياً لأفريقيا وغيرها من البلدان النامية. إن الموقف المتذبذب والرجعي لبعض البلدان المتقدمة النمو بشأن مسألة تغير المناخ أمر يدعو للقلق.

رابعاً، ينبغي أن ندعم جهود أفريقيا لتعزيز التنمية الخضراء والمستدامة. وقد أدركت البلدان الأفريقية أن الاستجابة لتغير المناخ

إن أفريقيا واحدة من أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ، ولكنها الأقل قدرة على معالجة آثاره. وأفريقيا مسؤولة عن أقل من ٤ في المائة من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، إلا أن ارتفاع درجات الحرارة في القارة أعلى من المتوسط العالمي. وقد أثر تكرار الكوارث المناخية والجوية القسوى تأثيراً خطيراً على البيئة الإيكولوجية لأفريقيا وأعاقت تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، مما طرح مسألة مثيرة للتفكير بشأن العلاقة بين تغير المناخ والأمن.

قد يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم النقص في الموارد وإلى التوترات، ولكنه لا يؤدي بالضرورة إلى نشوب نزاع مسلح. شهدت كل من أوروبا وأجزاء من أفريقيا هذا الصيف نوبات من الحرارة الشديدة، ولكن العواقب كانت مختلفة للغاية ويرجع ذلك أساساً إلى الاختلاف الهائل في قدرة المنطقتين على التعامل مع تغير المناخ. وهذا يخبرنا بأن القدرة على تحمل الصدمات المناخية أمر بالغ الأهمية. ومن أجل منع تغير المناخ من أن يصبح تهديداً أمنياً، يجب أن نستخدم استجابة هادفة ومحسوبة مع التركيز على مساعدة أفريقيا في تعزيز بناء القدرات، وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ، والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية:

أولاً، ينبغي اتخاذ إجراءات عملية لمساعدة أفريقيا في تعزيز قدرتها على الاستجابة. ووفقاً للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فإن ٤٠ في المائة فقط من سكان أفريقيا يمكنهم الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات الإنذار المبكر بالكوارث. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حقيقية بالعمل على مسائل محددة، مثل الرصد والإنذار المبكر، والتأهب للكوارث، فضلاً عن الوقاية منها والتخفيف من آثارها، بغية زيادة الدعم والاستثمار في أفريقيا لكي تعزز قدرتها على الاستجابة على نحو فعال. وتؤيد الصين مبادرة النظام العالمي للإنذار المبكر التي اقترحتها الأمين العام وهي تؤيد الأمم المتحدة في تعزيز التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بشأن العمل المناخي بغية إحراز تقدم أكبر في تعزيز قدرة أفريقيا على الصمود في وجه تغير المناخ.

مجموعتنا التي تضم أكثر من ٦٠ عضواً من جميع مناطق العالم يوحدنا شاعلاً مشتركاً واحداً. يهدف تغيير المناخ بشكل متزايد سبل العيش، والأمن الغذائي، والاستقرار، والتنمية المستدامة والازدهار، والتمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وبالتالي السلام والأمن.

لذلك نرحب ترحيباً قوياً باهتمام مجلس الأمن المتجدد بهذا التهديد، وهو أحد التحديات المفصلية في عصرنا. ونحن ممتنون جداً لغابون، بوصفها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة الهامة، ويسرنا أن نرحب بغابون بوصفها أحدث عضو في مجموعة الأصدقاء.

وفي حين أن تغيير المناخ يؤثر على جميع أنحاء العالم، فإنه يؤثر بشكل غير متناسب على أفقر المناطق وأكثرها هشاشة، وهي مناطق معرضة للصدمات المناخية ولديها قدرة أقل على التكيف. وفي هذه البيئات الهشة، تتعرض النساء والفتيات بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ.

إن الدول الأفريقية من بين الدول الأكثر عرضة لعواقب أزمة المناخ العالمية، رغم أنها لا تساهم إلا بنحو ٤ في المائة من الزيادة العالمية في انبعاثات غازات الدفيئة. وفي أجزاء كثيرة من أفريقيا، يمكننا أن نرى بالفعل كيف يؤدي تغيير المناخ إلى تقادم ندرت الموارد وانعدام الأمن الغذائي، ويجعل الناس أكثر عرضة للاستغلال من قبل الجماعات المسلحة، ويمكن أن يزيد من حدة النزاع المسلح وقد يجبر الناس على الهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أدلة علمية متزايدة على أن إزالة الغابات في حوض الكونغو قد تغير نسق سقوط الأمطار وتقلل من هطول الأمطار ليس فقط في وسط أفريقيا، بل وخارجها أيضاً، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

ولذلك، يجب أن نكتف جهودنا الجماعية للتصدي لأزمة المناخ اقتراحاً بالتعزيز الفوري للدعم المقدم إلى أشد المتضررين، مثل الدول الأفريقية. فليس بإمكاننا منع الآثار الضارة لتغير المناخ من أن تؤدي إلى العنف وعدم الاستقرار إلا بالعمل معاً. ولذلك، نرحب بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تتضمن صراحة الصلة بين المناخ

لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية المستدامة واتخذت خطوات إيجابية في هذا الصدد. وقد وضع الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية أهدافاً واضحة لانتقال الطاقة وتوسيع جاهدة لبناء نظام طاقة نظيف ومنخفض الكربون وميسور التكلفة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه الشامل لأفريقيا من حيث التمويل والتكنولوجيا والموارد البشرية بغية مساعدة أفريقيا على إطلاق العنان لإمكاناتها في مجال التنمية الخضراء وتحقيق تحول أخضر ومنخفض الكربون.

وفي الشهر المقبل، سيعقد المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في شرم الشيخ بمصر. وهذا منتدى مناخي دولي رائد يعقد في بلد أفريقي، فضلاً عن كونه فرصة هامة للمجتمع الدولي لإعادة تأكيد التزامه المناخي تجاه أفريقيا. إن الصين تؤيد مصر وأفريقيا تأييداً كاملاً في استضافة المؤتمر وتتطلع إلى نتائجه الإيجابية والمتوازنة فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف والتمويل.

وفي أواخر العام الماضي، اعتمد المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا الإعلان المتعلق بالتعاون بين الصين وأفريقيا في التصدي لتغير المناخ، مقترحاً إنشاء حقبة جديدة من الشراكة الاستراتيجية بين الصين وأفريقيا للتصدي لأثر تغير المناخ. وشهد المؤتمر أيضاً إدراج مشروع التنمية الخضراء في الخطة الثلاثية الأولية لرؤية التعاون الصيني الأفريقي ٢٠٣٥. وفي الشهر الماضي، استضافت الصين اجتماعاً وزارياً لمجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية، حيث قدم اقتراح لتعزيز الشراكة العالمية للتعاون في مجال الطاقة النظيفة. وكان التعاون في مجال التصدي لتغير المناخ والتنمية الخضراء في ١٩ بلداً أفريقياً من بين المشاريع الأولى. وما برح دعم الصين لجهود أفريقيا لمكافحة تغير المناخ والتصدي له ثابتاً وحاضراً دائماً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ياراش (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن. إن

ذلك الاعتراف بآثار تغير المناخ عند نظره في العدد المتزايد من ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وقد ثبتت الأهمية الحاسمة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن في إثراء عمل المجلس في هذا الصدد. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان اتباع نهج منتظم حقيقي وإيجاد الأدوات اللازمة لمنظومة الأمم المتحدة للقيام بدورها في منع نشوب النزاعات التي تحركها آثار تغير المناخ أو تفاقم آثارها، وحلها.

وتحت مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن جميع أعضاء مجلس الأمن على الاستماع إلى العدد المتزايد من البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار وانعدام الأمن نتيجة لتغير المناخ، ثم دعم طلباتها بأن يتخذ المجلس إجراءات بدلا من عرقلتها. وتشمل هذه الإجراءات إنشاء وتنفيذ أطر تشدد الحاجة إليها من شأنها أن تعزز تقييمات الأمم المتحدة الشاملة للمخاطر واستراتيجياتها التي تأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ وبناء القدرات والاستجابة التشغيلية. ونحن على استعداد لدعم جميع هذه الجهود.

وختاما، يشكل تغير المناخ تهديدا عالميا للسلام لا يمكن لأي منطقة أن تواجهه بمفردها. وتستحق الدول الأفريقية وغيرها من الدول المتضررة بشكل خاص من الآثار المأساوية لتغير المناخ أن تحصل على الدعم الكامل من المجتمع الدولي، ومن مجلس الأمن عندما يهدد تغير المناخ السلام. ويجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات في مواجهة أزمة المناخ. فلنعمل ذلك الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لمبادرة غابون بعقد مناقشة اليوم ذات الصلة بشأن المناخ والأمن في أفريقيا. وتؤكد مصر مجددا التزامها القوي، في ضوء رئاستها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بتعزيز عملنا المشترك في التصدي للتهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ.

والأمن ضمن أولوياتها الأساسية، والجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

يجب على الدول الأعضاء الحد من الاحترار العالمي ومضاعفة جهودها بشأن العمل المناخي لإبقاء الاحترار العالمي دون 1,5 درجة مئوية من خلال التنفيذ الكامل والطموح لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الالتزامات الواردة في ميثاق غلاسكو بشأن المناخ.

ويمكن لتمويل المناخ ووسائل التنفيذ، فضلا عن التمويل الإنمائي والإنساني، أن يساهم في استدامة السلام والأمن، إذا ما استخدم استخداما جيدا. ويجب أن نعمل معا لإيجاد سبل لإدماج مراعاة ظروف النزاع في جهود التخفيف من حدة النزاعات والتكيف معها. ويجب كفالة أن تراعي السياسات المناخية وتمويل المناخ النزاعات والهشاشة، وأن تأخذ في الحسبان الجهود الرامية إلى استدامة وبناء السلام الآثار الضارة لتغير المناخ. وغالبا ما تعود الاستثمارات في التكيف مع المناخ بالفائدة أيضا على السلام والاستقرار. إننا نحقق الأمن من خلال التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ.

وفي هذا السياق، وبصفتي الوطنية، أود أن أشكر كل من أسهم هنا في نجاح مؤتمر برلين للمناخ والأمن، الذي اختتم أعماله للتو.

إن بناء نظم قادرة على الصمود أمام تغير المناخ تدعم السلام والاستقرار يتطلب بذل جهود دولية أكثر تضافرا وشراكات قوية على وجه السرعة. ويجب على منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تتصدى لذلك التحدي في جميع المحافل المعنية وفي إطار جميع الولايات ذات الصلة. وتضطلع الأمم المتحدة بالفعل بعمل هام في هذا الصدد. وتعزز آلية الأمن المناخي قدرة منظومة الأمم المتحدة على إدماج تحليل تغير المناخ ومعالجة آثاره على مسائل السلام والأمن من خلال التعاون الفعال بين الوكالات، وينبغي تعزيزها.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد، بما في

المالية المقدمة إلى البلدان النامية. ولا يزال تحقيق هدف عالمي يتعلق بالتكيف وهدف مالي قياسي جديد على أساس توفير ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥ يمثل أولوية نحتاج جميعاً إلى العمل معاً لتحقيقها. ونؤيد كذلك نداءات الأمين العام بتخصيص ٥٠ في المائة من تمويل المناخ للتكيف والقدرة على الصمود.

وتشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن التكاليف السنوية للتكيف مع المناخ في البلدان النامية يمكن أن تصل إلى ٣٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٣٠. وإن تلبية احتياجات البلدان النامية في مجال التكيف مع المناخ يمكن أن يكون له تأثير وقائي في هذا الصدد. وفي بعض الحالات المعقدة، ستقتل النهج التقنية البحتة للتكيف في معالجة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في نشوب النزاعات. ولذلك، ينبغي أن يشمل التكيف المراعي لظروف النزاعات، الذي يتجاوز الاستجابات التقنية، مشاريع متعددة التخصصات لبناء قدرة شاملة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ والتهديدات الأمنية ذات الصلة.

وفي ذلك الصدد، ستطلق الرئاسة المصرية للدورة ٢٧ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ مبادرة بعنوان "الاستجابات المناخية من أجل الحفاظ على السلام"، بهدف كفالة مساهمة الاستجابات المناخية المتكاملة في السلام والتنمية المستدامين بما يتماشى مع الملكية الوطنية وخصوصية السياق. وتهدف المبادرة إلى المساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، فضلاً عن تنفيذ مبادرة إسكات البنادق للاتحاد الأفريقي واستراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود (٢٠٢٢-٢٠٣٢).

وفي الختام، تظل مصر ملتزمة التزاماً كاملاً بمعالجة قضية تمويل المناخ، وتتطلع خلال رئاستها للدورة ٢٧ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في وقت لاحق من هذا العام إلى مواصلة عملنا العالمي للوصول إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بتغير المناخ بهدف تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية مع كفالة سلامها وأمنها واستقرارها وازدهارها.

إننا ملتزمون التزاماً راسخاً بالتصدي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ، ونعتقد أن الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، لا تزال هي المنصات التي تضطلع بالولاية الأصلية وتبشر بالحلول اللازمة لمعالجة أزمة المناخ بجميع مظاهرها. ومع ذلك، فإن تغير المناخ معترف به على نطاق واسع بوصفه عاملاً مضاعفاً للتهديد ومحركاً للنزاع الذي يؤثر على السلام والاستقرار في عدة مناطق على الصعيد العالمي، ولا سيما أفريقيا. ولهذا السبب من المهم معالجة الصلة المتزايدة بين تغير المناخ والأمن.

إن أفريقيا هي الأقل إسهاماً في أزمة المناخ، إذ لا تتجاوز مساهمتها ٣ في المائة من انبعاثات الكربون العالمية. بيد أنه وفقاً للفريق العامل الثاني المعني بالتأثيرات والتكيف والضعف التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن أفريقيا هي الأكثر عرضة لآثاره المدمرة، بما في ذلك الجفاف والفيضانات والأعاصير وتقلب معدل سقوط الأمطار وندرة المياه والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر. ويمكن أن تكون لتلك المخاطر المترابطة والمتتالية آثار بعيدة المدى على السلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وقد يؤدي ذلك إلى النزوح والأزمات الإنسانية التي من شأنها أن تؤثر على السلام والاستقرار في القارة.

ونعتقد أنه ثمة حاجة ماسة لمعالجة آثار تغير المناخ، بما في ذلك على السلام والأمن، من خلال اتباع نهج كلي. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تمويل المناخ لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، التي تؤثر على جميع أشكال سبل العيش ولها تداعيات على السلام والأمن. وبغية تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في الحد من الاحترار إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية، يجب تنفيذ إجراءات جماعية. وأشدد على أهمية الوفاء بالالتزامات المالية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما مبلغ ١٠٠ بليون دولار. ويجب أن يكون التمويل بشروط ميسرة جزءاً لا يتجزأ من الأدوات

وإيطاليا، بوصفها عضوا مؤسسا للاتحاد الأوروبي، ترى فائدة في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويجري بالفعل تعميم الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن في جميع الأولويات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، نشجع جميع الدول الأعضاء على دعم شراكة معززة بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، للتصدي معا للمخاطر التي تهدد السلام والاستقرار جراء أزمات المناخ التي تؤثر على مناطق كثيرة جدا في أفريقيا.

وللتصدي لتغير المناخ، نحتاج إلى التعجيل بالعمل المناخي الدولي على جميع الجبهات: التخفيف والتكيف والتمويل. ويجب أن يكون إيلاء المزيد من الاهتمام للعلاقة بين المناخ والأمن جزءا من هذه الجهود. إن زيادة تمويل المناخ أمر بالغ الأهمية بشكل خاص. ويجب توجيه التدفقات المالية نحو تصميم وتنفيذ مشاريع في المناطق المتضررة من النزاعات، حيث تكون العواقب السلبية لتغير المناخ محسوسة بشدة وتؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي زيادة إدماج التخفيف والتكيف في صياغة ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن نتبع نهجا كليا، يكفل أداء عمليات السلام بكفاءة واستدامة في الميدان. تشارك إيطاليا في رئاسة مجموعة الأصدقاء المعنية بقيادة الإدارة البيئية في الميدان، إلى جانب بنغلاديش، وتشارك بصفة خاصة في هذا المجال. وسنستمر في إظهار تضامننا.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت إيطاليا - من خلال فيلق الدرك الوطني - مركزا دوليا للتميز في مجال البيئة، يهدف إلى تدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة، فضلا عن المدنيين، على حماية البيئة. ونتطلع إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء بشأن برامج بناء القدرات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر غابون على تنظيم مناقشة مجلس الأمن اليوم، التي تتيح فرصة مناسبة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر إيطاليا غابون على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة. وبينما أؤيد في هذا البيان بيان ممثل ألمانيا، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، أود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لا يمكن تجاهل التفاعل المتبادل بين المناخ والأمن. إن الآثار الضارة لتغير المناخ، إلى جانب عوامل أخرى مزعزعة للاستقرار، مثل الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي، والهشاشة المؤسسية، والإرهاب، تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يمكن للتوترات والنزاعات الاجتماعية أن تفاقم من الحد من القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، خاصة عندما تعتمد المجتمعات المحلية إلى حد كبير على الموارد الطبيعية الشحيحة لكسب عيشها، مما يعوق المنظورات الإنمائية.

وكثيرا ما تكون الدول الأفريقية وأشد سكانها ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال، من بين أكثر الدول تضررا في العالم جراء الاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ، الذي يشكل عاملا مضاعفا للعنف وعدم الاستقرار. إن موجات الجفاف الشديد والحر المستمرة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل تؤدي إلى تشريد الملايين من الناس وتأجيج النزاعات. وهذه ليست مشكلة تخص أفريقيا وحدها؛ إنها جرس إنذار لنا جميعا، مشكلة تتطلب منا أن نجد حولا جماعية، وأن نتكاتف ونعمل جنبا إلى جنب مع شركائنا الأفارقة.

يكشف تقرير "حالة المناخ في أفريقيا ٢٠٢١" أن الإجهاد المائي المرتفع يقدر أن يلحق الضرر بحوالي ٢٥٠ مليون شخص في القارة ويشرد ما يصل إلى ٧٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك، ترحب إيطاليا بالجهود التي تبذلها الدول الأفريقية الأعضاء لتوجيه انتباه مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة إلى الصلات بين تغير المناخ والأمن في أفريقيا.

التي ترأسها جمهورية الكونغو؛ ولجنة منطقة الساحل التي ترأسها جمهورية النيجر؛ ولجنة الدول الجزرية التي ترأسها جمهورية سيشيل.

وعلاوة على ذلك، ستعقد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في القارة الأفريقية، في مصر، بعد ست سنوات من تنظيم مؤتمر الأطراف الـ ٢٢ في المغرب. وتتيح الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في القارة الأفريقية، التي أود أن أسميها مؤتمرا أفريقيا، فرصة لتناول المسائل المتعلقة بإعطاء الأولوية لتمويل التكيف مع المناخ في أفريقيا وتقديم حلول محددة، لا سيما فيما يتعلق بتكييف الزراعة الأفريقية مع تغير المناخ. وبهذه الروح، يظل المغرب ملتزما بالتعاون الزراعي فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما في أفريقيا، التي تضم أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة في العالم. تضم قارتنا أيضاً جيلا من الشباب وسوقاً قارياً ضخماً يضم أكثر من مليار شخص، يجب تنشيطهما وتطويرهما لكفالة الأمن الغذائي في أفريقيا.

وإذا كان هناك وعد واحد ينبغي أخيرا الوفاء به اليوم للبلدان النامية، خاصة البلدان الأكثر عرضة للاحتثار العالمي، فهو بالطبع الوعد بالمساعدة على تقويم الاختلالات الناجمة عن تغير المناخ. وبناء على ذلك، يرحب المغرب بالالتزام الذي قطعه الشركاء الدوليون في القمة الأولى لرؤساء دول وحكومات لجنة المناخ لمنطقة الساحل، التي عقدت في نيامي في شباط/فبراير ٢٠١٩، بتمويل تنفيذ برنامج الأولويات الإقليمية للجنة بمبلغ ٣,٤١ مليار دولار. وتلك خطوة هامة ينبغي مواصلة العمل من أجل تزويد اللجنة بالدعم الثنائي والإقليمي والدولي الكامل لتنفيذ خطة الاستثمار في مجال المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المغربية، بوصفها بلدا شريكا مؤسسا، وقبل كل شيء كعضو أفريقي نشط في المنطقة، ملتزمة التزاما راسخا بدعم إجراءات لجنة الساحل من خلال إجراء دراسات الجدوى لوضع اللمسات الأخيرة على خطتها للاستثمار في مجال المناخ.

لإيصال رسائنا إلى الأمم المتحدة وإلى العالم من أجل زيادة الوعي بالعواقب الأمنية لتغير المناخ، والتذكير بأن تغير المناخ ليس مسألة تتعلق بالسياسة البيئية والاقتصادية فحسب، ولكنه يشكل أيضا تحديا كبيرا للأمن الدولي وتهديدا وجوديا للبشرية. ويهنئ المغرب غابون على وضع هذه القضية في صميم رئاستها لمجلس الأمن.

يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف حيثما يهدد تغير المناخ السلم والأمن قبل اندلاع النزاعات أو تصاعدها. وتولي المملكة المغربية أهمية خاصة للعمل المناخي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وعلى الصعيد الوطني، اعتمد المغرب سياسة طموحة لمكافحة تغير المناخ وتطوير مصادر الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فنحن نعيش في منطقة تجسد الصلة المترابطة بين تغير المناخ والأمن والتنمية المستدامة.

إن القارة الأفريقية، ولا سيما المناطق الشقيقة لنا في منطقة الساحل وحوض الكونغو، تتعرض للعواقب المترتبة على الاحتثار العالمي بشكل غير ملائم وغير متناسب. ونظراً لكونها مصدراً منخفضاً لانبعاثات غازات الدفيئة، بأقل من ٤ في المائة من الانبعاثات العالمية، فإن أفريقيا تعاني بشكل غير عادل من الآثار الجسيمة لتغير المناخ - وهو وضع ينبغي أن يكون مصدر قلق للمجتمع الدولي ككل، وبالطبع لمجلس الأمن.

وانطلاقاً من هذه الملاحظة، فإن المغرب ملتزم التزاماً تاماً بمواصلة الزخم لصالح التقدم القاري التعاوني حول مشاريع طموحة ومحددة عبر وطنية، انطلقت خلال مؤتمر قمة العمل الأفريقي الأول، الذي نظمته صاحب الجلالة الملك محمد السادس على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 22)، في مراكش. وفي هذا الصدد، ووفقاً للتعليمات الرفيعة المستوى لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يقدم المغرب، في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الدعم المالي والتقني لتشغيل وعمل لجان المناخ الثلاث، وهي لجنة حوض الكونغو،

والنزاع والتنمية من زوايا مختلفة، يمكننا أن ندرك بوضوح كيف يتفاعل تغير المناخ مع المتغيرات الأخرى المتداخلة، مثل التهميش الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وندرة المياه والأمن الغذائي والتنافس على الموارد وتدني معدلات التنمية الاقتصادية ونزوح السكان والهجرة، من بين أمور أخرى.

وفي سياق مناقشة البعد الأمني لتغير المناخ، لم يبد مجلس الأمن دائما استعدادا لإقامة صلة مباشرة بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والنزاعات العنيفة الدائرة في أفريقيا. وليس من قبيل المصادفة أن ١٠٠ في المائة من المهاجرين الذين انتقلوا إلى أوروبا من أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٥ جاءوا من أراض جافة شديدة الضعف. فالتصحر هو أزمة صامتة غير مرئية تززع استقرار المجتمعات على نطاق عالمي ويزداد الشعور بآثارها على الصعيد العالمي عندما يصبح الضحايا لاجئين ومشردين داخليا ومهاجرين قسرا أو يجنحون إلى الغلو أو التطرف أو الحرب من أجل البقاء التي يحركها الصراع على الموارد.

واليوم، يمكن أن يسهم استصلاح الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف في تحسين الأمن، حيث يمكن للسكان المحرومين من حقوقهم أن يتمتعوا بالرخاء الناشئ عن الوظائف القائمة على الأرض وتحسين الأمن الغذائي وتحسين الصحة. ويمكن أن تتحول مشاهد الخراب والحرمان للأرض القاحلة والجافة التي نشهدها اليوم إلى واحات للسلام والاستقرار والرخاء غداً.

وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو كانت أكبر المساهمين في تغير المناخ، فإن تكاليفه تتحملها أفقر المجتمعات المحلية والبلدان، ومعظمها بلدان نامية. وهذه البلدان هي الأكثر اعتمادا على القطاعات المعرضة للتأثر بالمناخ ولديها أقل قدرة على التكيف. ولذلك، فإننا ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أخذ زمام المبادرة في رفع كل من طموحات تخفيف الأثر والطموحات المالية في سياق مكافحة تغير المناخ. وتحتاج أفريقيا إلى دعم في مجال التكنولوجيا القادرة على التكيف مع تغير المناخ لدعم المستقبل الاقتصادي لبلدان مثل ناميبيا

في الختام، دعونا لا ننسى أبداً أن مناطق بأكملها، والعديد منها في أفريقيا، ستصبح غير صالحة للعيش خلال العقود القليلة المقبلة في ظل التأثير الحارق للاحتار العالمي. ووفقا لتقرير حديث - صدر أمس، إذا كنت أتذكر بشكل صحيح - عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فإن تغير المناخ محرك قوي بشكل متزايد للهجرة وأنه يمكن أن يجبر نحو ٢١٦ مليون شخص في العالم النامي على الهجرة بحلول عام ٢٠٥٠، وخاصة إلى المناطق الهشة بالفعل.

وفي هذا السياق، يتعين علينا تكثيف جهودنا لدعم التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع والحد من تأثير تغير المناخ على البلدان الأفريقية الضعيفة. وما دامت أهداف المناخ التي وضعها المجتمع الدولي غير كافية لخفض الاحتار العالمي إلى مستوى مقبول، فإن أثر تغير المناخ سيظل مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): تهنيئنا لجمهورية غابون على استخدام رئاستها لمجلس الأمن لإبراز الصلة الهامة بين المناخ والأمن.

يؤثر تغير المناخ على الجميع في كل مكان. فعالمنا يحترق. ونرى ذلك في البلدان الأفريقية، حيث نشهد بالفعل زيادة في الجفاف المستمر والظواهر الجوية البالغة الشدة وارتفاع مستوى سطح البحر والتآكل الساحلي وتحمض المحيطات، مما يزيد من التهديدات للأمن الغذائي وللجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها واتفاق باريس.

إن الصلة المباشرة بين تغير المناخ والنزاع ليست صلة نستخلصها بشكل طبيعي ومنطقي. ومع ذلك، عند تناول الصلة بين تغير المناخ

بالمناقشات المتصلة بالمناخ والأمن لأن تلك الصلة تشكل الجبهة المستقبلية للتهديدات الناشئة للعالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النيجر.

السيد عثمان (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتقديم أحر التهاني لكم، سيدي الرئيس، على تولي غابون رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأؤكد لكم استعداد النيجر لتزويدكم بكل ما تحتاجون إليه من دعم في القيام بمهمتكم الصعبة.

وأود أن أشكر السيدة مارثا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والسيد تانغي غاهوما - بيكالي، الرئيس السابق للفرق الأفريقي للمفاوضين المعني بتغير المناخ، والسيد باتريك يوسف، المدير الإقليمي لأفريقيا في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على إحاطاتهم الممتازة.

تشكر النيجر غابون على تنظيم هذه المناقشة. وإذا كانت رئاستها لمجلس الأمن قد قررت عقد مناقشة بشأن المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ في أفريقيا، فذلك لأن بلدكم، سيدي الرئيس، شأنه شأن البلدان الأفريقية الأخرى وغيرها، مقتنع بأن التقلبات التي تعاني منها بيئتنا الإيكولوجية لها تأثير على حالات النزاع وحلها. وبالنسبة لبعض الدول الجزرية، فإن تلك الأخطار تهدد الحياة.

وعلى الرغم من أن أفريقيا لم تسهم إلا قليلاً في هذه الظاهرة، فإنها تظل القارة التي تعاني بشكل غير متناسب من العواقب الضارة لتغير المناخ هذا، الذي يؤثر على استقرار العديد من دولنا. وفي الواقع، عندما يتم الجمع بين عدم القدرة على التنبؤ بهطول الأمطار والتصحر وندرة الأراضي الصالحة للزراعة والجفاف وانخفاض منسوب المياه، فإن ذلك يؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان ويؤدي إلى نشوب نزاعات حول الحصول على هذه الموارد. وعندما تتفاقم تلك الحالة بسبب النزاع، فإنها تعقد حل هذا الأخير من خلال تقييد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وبنائه.

وينطبق ذلك بصفة خاصة على منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد، اللتين تتسمان بهشاشة كبيرة ونمو ديمغرافي هائل في ظل تزايد

التي تعتمد على الزراعة، ولكنها تواجه تحديات، مثل أنماط الطقس غير الموالية والموارد المائية الشحيحة.

وبينما يتوخى مجلس الأمن الحذر فيما يتعلق بهذه المناقشات، فلنعتزف باستجابة أفريقيا الرائدة لخطر تغير المناخ. فقد أظهرت البلدان الأفريقية الالتزام السياسي اللازم لمكافحة تغير المناخ. وبحلول عام ٢٠٢١، تكون جميع البلدان الأفريقية قد قدمت مساهماتها المنقحة المحددة وطنياً.

وعلاوة على ذلك، يضطلع الاتحاد الأفريقي، من خلال لجنته لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ، بدور مثالي في لفت الانتباه إلى قضايا تغير المناخ على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وتوفر اللجنة القيادة السياسية والتوجيه الاستراتيجي بشأن مناقشات أفريقيا حول تغير المناخ من خلال الدعوة إلى اتخاذ موقف أفريقي موحد بشأن تغير المناخ. وقد كفل هذا النهج التنسيق فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بالمناخ، بما في ذلك القرارات بشأن الهجرة والأمن.

وبالنظر إلى التزام أفريقيا السياسي بالتصدي لآثار تغير المناخ، نحث أعضاء مجلس الأمن على دعم تلك الجهود من خلال الاستثمار في خدمات المعلومات المناخية والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر وتدابير التكيف للقطاعات الحيوية وإنشاء الأطر اللازمة التي من شأنها أن تعزز تحليل المخاطر وبناء القدرات والاستجابة التشغيلية. ومن خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء الأفريقية على إعداد استجابات أكثر تكاملاً للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، فإننا نمكن البلدان الأفريقية من قيادة الحوار بشأن التهديدات الأمنية التي تواجهها مع تولي المسؤولية كاملة عن ذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي.

في الختام، فلنكن استباقيين فيما يتعلق بهذه المناقشة. إن تغير المناخ وتهديده للسلام والأمن لم يعد قصة غير واقعية لعالم خيالي بائس. وندعو مجلس الأمن إلى الحفاظ على الزخم فيما يتعلق

بشأن الصلة بين آثار تغير المناخ والأمن، وقدمناه إلى الأعضاء للنظر فيه. بينما نأسف لعدم اعتماد مشروع النص، على الرغم من تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، لا نزال على ثقة من أن خلفاءنا سيصلون إلى اختتام ناجح لتلك المناقشات.

وفي ختام ملاحظاتي، نأمل أن نرى على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي، تنفيذ إجراءات تأزيرية و متماسكة لزيادة قدرة سكاننا على الصمود في وجه الصدمات المناخية والتحديات الناشئة، بروح اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. يأمل وفد بلدي في أن يؤدي المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في شرم الشيخ، مصر، إلى توصل الدول الأطراف إلى اتفاق بشأن المسائل المثيرة للانقسام في المفاوضات، الأمر الذي توليه أفريقيا أهمية كبيرة. تتعلق هذه المسائل بتمويل السياسات المناخية والإجراءات المتعلقة بتكيف البلدان النامية ونقل التكنولوجيا إليها. لقد آن الأوان للوفاء أخيرا بالوعود التي قطعت للبلدان النامية بتوفير التمويل لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه تلك الصدمات. يحذو النيجر أمل وطيد في أن يكون مؤتمر الأطراف السابع والعشرون إطارا لتطوير زخم قوي لصالح التزام حازم ومتضافر وعالمي بمكافحة تغير المناخ وآثاره الضارة، التي تعوق اليوم تقدم العديد من دولنا نحو الاستقرار والازدهار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن وفد أوكرانيا، بوصفه عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن، يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن المجموعة. وبصفتي الوطنية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الموضوعية. ترحب أوكرانيا بمناقشة اليوم وتعرب عن تقديرها لغابون، بوصفها رئيسة مجلس الأمن، على عقدها. إن موضوع جلسة اليوم يتجاوز المناخ والأمن في أفريقيا ويتعلق برفاه جميع البشر.

إننا نعيش في عالم تسوده العولمة، حيث يؤثر على حياتنا جميعا وقوع كارثة طبيعية أو نزاع مسلح بغير قصد، مهما بدا بعيدا.

انعدام الأمن. وفي ذلك السياق، وكما قلنا من قبل في هذه القاعة، فإن ديناميات تغير المناخ والنزاع توجد حلقة تفاعل متبادل تفرض فيها آثار تغير المناخ ضغوطا إضافية على البيئة ويقوض النزاع قدرة المجتمعات المحلية على التكيف.

ونرى أن العلاقة بين المناخ والأمن والتنمية لا يمكن إنكارها. وتتطلب إدارتها بفعالية سياسات تعاونية تتكيف بشكل أفضل مع هذه التحديات الجديدة، التي لا تستثني أي بلد وتشكل تهديدات حقيقية لسلام الدول واستقرارها، فضلا عن حياة وسبل عيش الأجيال المقبلة. ولهذا السبب يجب أن نعتد نهجا أكثر عالمية وتضافرا عند نظرنا في تغير المناخ، لأننا لن نتمكن من التصدي له إلا بتعاوننا، إذ سنتطلب مكافحة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ أن نغير سلوكياتنا ومواقفنا في السعي المستمر إلى تحقيق توازن متناغم يمكن أن يوفق في نهاية المطاف بين البشرية وبيئتنا المعيشية.

إن مكافحة الآثار الضارة للدهور البيئي على السلم والأمن متعددة الأبعاد وتشمل حماية الأراضي وإصلاحها والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية. وبصفة أساسية، يجب أن نهى أساسا للتنمية المستدامة يحمي السكان أيضا من دعاية الجماعات الإرهابية من خلال تلبية احتياجاتهم. وكما يقال في كثير من الأحيان، فإن الفقر وعدم الاستقرار هما الأرض الخصبة للتطرف العنيف والإرهاب.

ونعتقد أن من الضروري تعزيز قدرة المجلس على فهم آثار تغير المناخ المتصلة بالأمن من خلال تقرير منتظم من الأمين العام، ينبغي أن يتضمن تحليلا شاملا للمخاطر الحالية والمقبلة وتوصيات عملية المنحى لتمكين المجلس من الوفاء بولايته الأساسية لحفظ السلام ومنع نشوب النزاعات. علاوة على ذلك، فإن فهمنا لمبدأ وحدة العمل في الأمم المتحدة يعني أن كون جهاز واحد من أجهزتها لديه الولاية الرئيسية بشأن مسألة معينة ينبغي ألا يستبعد جهازا آخر من معالجة جانب من جوانب تلك المسألة يتصل بولايته. انطلاقا من ذلك الاعتقاد، وخلال رئاسة النيجر لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ شرعنا، مع أيرلندا، بمشروع القرار S/2021/990

وستواصل القيام بذلك، وقامت بذلك مؤخرا من خلال اتخاذ قرار بتقديم ٥٠ ٠٠٠ طن من القمح كمعونة إنسانية إلى إثيوبيا والصومال. لا نزال على استعداد لاتخاذ إجراءات من أجل مصالحنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة، وكذلك مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة. نرحب باهتمام مجلس الأمن المستمر بالمناخ والأمن. نرحب أيضا ترحيبا حارا ببايون بوصفها أحدث عضو في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن. تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن المجموعة.

يهدد تغير المناخ الجهود الرامية إلى بناء السلام واستدامته. فهو يؤدي إلى تقاوم عدم الاستقرار ويعمل كمضاعف للتهديدات. كما أنه يقوض صمود المجتمعات المحلية وقدرتها على الاستجابة للأزمات. جميعنا ندرك تماما أن بعض مناطق أفريقيا هي من بين المناطق المعرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ وتتصدى لاضطرابات متعددة متصلة بالمناخ. أود اليوم أن أركز بشكل خاص على جانبين، الأمن الغذائي بسبب المناخ والاستثمار في القدرة على الصمود في وجه الأزمات.

كثيرا ما تدمر آثار تغير المناخ سبل العيش وتفاقم الفقر وتزيد من انعدام الأمن الغذائي، مما يغذي التطرف والنزاعات في الوقت الذي تتنافس فيه المجتمعات المحلية على الموارد الشحيحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشعر بالقلق البالغ إزاء تدهور حالة الأمن الغذائي في أفريقيا، التي تشهد تقلبا متزايدا في الطقس والمناخ. يشكل انعدام الأمن الغذائي تحديا معقدا، لأن دوافعه الرئيسية تشمل آثار النزاعات وعدم الاستقرار وتغير المناخ والأزمات الاقتصادية. ومما يبعث على القلق أن الحرب الروسية ضد أوكرانيا جعلت الوضع الغذائي الحرج أصلا في أفريقيا أكثر سوءا. إنه مثال مروع على الكيفية التي يمكن بها

أوكرانيا هي المورد العالمي الرئيسي للقمح وزيت عباد الشمس والذرة. وأحد عواقب حرب روسيا الوحشية ضد أوكرانيا هي نقص الغذاء على الصعيد العالمي. ووفقا لتقديرات الخبراء، فإن حياة حوالي ٤٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا، تعتمد على تصدير الأغذية الأوكرانية. لقد أدى العدوان الروسي على بلدنا إلى تعطل سلاسل الإمداد وتفاقم التهديدات التي تواجهها أفريقيا حاليا بسبب تغير المناخ. ونتيجة لذلك، ازداد انعدام الأمن الغذائي والفقر.

وتلتزم أوكرانيا بمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ. لقد كنا من بين أوائل الدول في أوروبا التي صدقت على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ونحتل المرتبة الرابعة من بين ٤٥ دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من حيث خفض الانبعاثات. لقد تعهدت أوكرانيا بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٦٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٦٠. نحث المجتمع العالمي بأسره، والدول والمجتمع المدني، والأعمال التجارية، وجميع البشر على التحول إلى طريقة تفكير لصالح كوكب الأرض دون مزيد من التأخير. نعتقد أن الوقت قد حان منذ زمن بعيد لاعتبار الكوكب بأسره موطننا المشترك.

إن التحديات التي تواجهها أفريقيا اليوم ينبغي ألا تترك أحدا غير مبال. ونؤيد تماما خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصلو إليها. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مع ذلك، لا يمكن تحقيق أي من أهدافنا الطموحة في إطار الأمم المتحدة إلا بتوقف الحرب العدوانية. إنها تشتت انتباهنا وتسلب مواردنا، مما يحطم أفكارنا الكبيرة.

ونعكف على تعزيز تركيزنا على العلاقات مع أفريقيا. وتمت الموافقة على استراتيجية طموحة لتطوير علاقات أوكرانيا مع الدول الأفريقية. وما فتننا نكتف حوارنا مع كل بلد في القارة، بما في ذلك بشأن السياسة المناخية. ونعتقد أن دعم البلدان الأفريقية أمر حيوي. على الرغم من محاربة العدوان المستمر، تقدم أوكرانيا هذا الدعم

على الصمود وتعزيز تحليل المخاطر وعمليات التصدي للصددمات المناخية هو أمر بالغ الأهمية.

إننا ندعم العديد من البلدان الأفريقية من خلال برنامجنا للتعاون الإنمائي، وهيئة المعونة البولندية، بما في ذلك التعاون بشأن التكيف مع المناخ، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن الغذائي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): إننا نواجه أزمة المناخ، وهي تحد مشترك ذو أبعاد هائلة والذي يهدد، على غرار الحرب، بقاء الجنس البشري. إن كولومبيا، وهي مركز قوة عالمي للحياة، تطمح إلى زيادة الوعي الكامل بالمخاطر التي يشكها تغير المناخ على الأمن الدولي، والتي يتحقق بعضها بالفعل - مما يفاقم أوجه عدم المساواة، ويضغط على الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها أكثر المجموعات السكانية ضعفا في معيشتها، فيجبرها على النزوح عن أماكنها الأصلية ويفجر النزاعات.

إن أهداف التنمية المستدامة هي خارطة طريق أساسية للتخفيف من مختلف أسباب النزاع بغية تحقيق سلام كامل، ليس فقط في بلدنا كولومبيا، بل في جميع أنحاء العالم. ولذلك نحن ندرك أن تنفيذ الأهداف وتحقيقها سيجعلان من الممكن إيجاد عالم يعيش في سلام ووثام.

وستشدد كولومبيا على التوصل إلى أكثر الاتفاقات طموحا الممكنة لكبح تغير المناخ بغية الحد من التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان. ولتحقيق ذلك، نحن واثقون من أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمر أساسي لتحقيق الأهداف.

وفي كولومبيا، قد يعرض تغير المناخ للخطر سبل عيش الأسر الريفية ومجتمعات السكان الأصليين، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي - وهم فئات ضعيفة بشكل خاص، ونحن كدولة التزامنا بحمايتهم. علاوة على ذلك، تزيد الأزمة من حدوث الكوارث الطبيعية، مما يزيد من حالات التشرد الداخلي لسكاننا. ولذلك نحن نواجه تحديا

أن يكون للنزاع الإقليمي تداعيات عالمية. وقد ساهمت الحرب في زيادة حادة في أسعار الوقود والأسمدة والمواد الغذائية، فضلا عن تعطيل سلاسل التوريد. إنها تضع عبئا إضافيا على المستهلكين والمنتجين على الصعيد العالمي، ولكنها تشتت قسوة عندما تقترن بآثار تغير المناخ على النظم الغذائية.

وتتعلق نقطتي الثانية بالقدرة على الصمود. اليوم يواجه العالم بأسره عاصفة قوية من الأزمات. فلا تزال الحروب والنزاعات مستعرة في جميع أنحاء العالم. ويؤثر تغير المناخ على الاستقرار والأمن بعدة طرق، مما يجعل إيجاد حلول للنزاعات أكثر صعوبة. ولا تزال عواقب جائحة مرض فيروس كورونا تعوق قدرتنا الاقتصادية على الاستثمار في القدرة على الصمود.

ولذلك فإن تعزيز الصمود أمام تغير المناخ في أفريقيا هو حاجة ملحة ومستمرة. ويتمثل أحد جوانب هذا الصمود في إدراك العلاقة المتعددة الأبعاد بين تغير المناخ والسلام وفهماها بشكل أفضل. وترى بولندا أن الاستثمارات الإقليمية في البنية التحتية ينبغي أن ينظر إليها على أنها أداة أساسية لبناء القدرة على الصمود التي يمكن أن تساعد في التصدي لتلك الأزمات المتعددة على الصعيد العالمي، بما في ذلك تغير المناخ.

في السنوات الأخيرة نجح فريق الأصدقاء المعني بالمناخ والأمن في الدعوة إلى اتخاذ عدة قرارات لمجلس الأمن تقر بالآثار الضارة لتغير المناخ في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

ترحب بولندا بالتقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك الإقرار بآثار تغير المناخ، عند النظر في عدد متزايد من ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ونشعر بالارتياح لأن المجلس أدرج عبارات متعلقة بتغير المناخ في القرارات المتعلقة بعمليات السلام، بما فيها القرارات المتخذة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان والصومال.

ومع تقادم تغير المناخ وآثاره البعيدة المدى على الاستقرار في العالم في السنوات والعقود المقبلة، تعتقد بولندا أن الاستثمار في القدرة

لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما راسخا بالتصدي الجماعي المتعددة الأطراف لذلك التهديد الوجودي، ونحن نضاعف جهودنا على الصعيدين القاري والوطني للاضطلاع بدورنا في التصدي لهذه الأزمة. ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء على وجه السرعة بالتزاماتها تجاه البلدان النامية بشأن تمويل المناخ ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل النهوض بحل متعدد الأطراف وعاجل للغاية لهذه الأزمة، والذي يمكنه أن يمنحنا بعض الأمل في وقف المزيد من الأضرار وتجنب أسوأ السيناريوهات المحتملة التي ستكون لها عواقب وخيمة علينا جميعا.

إن أفريقيا، بوصفها القارة الأقل مسؤولية عن أزمة المناخ، تجد نفسها أيضا في بؤرة أسوأ آثار لهذه الأزمة، حيث تعاني من ظواهر جوية متطرفة، مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير، التي تسبب أضرارا جسيمة. فنحن ما زلنا في جنوب أفريقيا نتعافى من بعض أسوأ الفيضانات منذ عقود، والتي تسببت في أضرار لا توصف وأودت بحياة أكثر من ٢٠٠ شخص. إن آثار تغير المناخ تكلف الاقتصادات الأفريقية ما بين ٣ و ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن الأفارقة ليسوا مسؤولين عن التسبب في تغير المناخ، إلا أنهم يتحملون العبء الأكبر والتكلفة المترتبة على أزمة المناخ.

وتدرك جنوب أفريقيا أن الظواهر الجوية القصوى، والجفاف، وندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي، والتصحر المرتبطة بتغير المناخ يمكن أن تزيد من خطر نشوب نزاعات عنيفة. وهذا هو الحال داخل الدول ذات السيادة وعبر حدود الدول على حد سواء. وفي أفريقيا، هناك أيضا بعض الأدلة التي تشير إلى أن هذا قد يكون هو الحال في أجزاء من منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي. وفي تلك الحالات المحددة، يشكل تغير المناخ تهديدا أو خطرا مضاعفا، مما يسبب تصعيد التوترات والنزاعات القائمة جراء الضغط على الموارد الشحيحة أصلا. وفي حين أنه قد يكون من البديهي افتراض أن الضغوط المناخية تسهم عموما في زيادة خطر نشوب النزاعات في أماكن أخرى، فإن الأدلة العلمية التي تدعم استنتاجا أكثر عمومية

انتكاسيا حادا يؤثر بشكل غير متناسب على أشد الفئات حرمانا، ويفاقم أوجه عدم المساواة، ويعرض للخطر السيادة الغذائية.

ويضيف ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة إلى أزمة المناخ المستمرة، مما يعرض للخطر الأمن الغذائي في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. ففي القرن الأفريقي يتضرر أكثر من ٣٦ مليون شخص من الجفاف الشديد، ولا يحصل أكثر من ١٦ مليون شخص على المياه. وفي الوقت نفسه، يواجه ٣٤٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم مجاعة حادة، كثيرون منهم في أجزاء كبيرة من أفريقيا، بما في ذلك منطقة الساحل.

إن عدم إمكانية الحصول على الموارد تترتب عليه آثار خطيرة على السلم والأمن، ويتسبب في التشريد. واليوم توجد مناطق أفريقية كثيرة في الخطوط الأمامية للحرب التي تُشن على الكوكب، ويجب على العالم أن يتحرك متضامنا، ومعتزفا بمواطن الضعف الخاصة التي تواجهها كل منطقة من مناطق العالم النامي.

إن التكيف مع تغير المناخ يسهم في السلم والأمن الدوليين في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا. نشكر حكومة غابون على عقد هذه المناقشة ذات الأهمية المركزية للحكومة الكولومبية.

وأود أن أختتم بياني بأن أنقل إلى أعضاء المجلس جزءا من ثقافة شعبي، الأرهواكو، الذين يعيشون في جبال سييرا نيفادا في سانتا مارثا في كولومبيا. نحن نقول: "عندما أكون مريضا، تكون الأرض مريضة. وعندما تُشفى الأرض، تشفيني الأرض".

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر جمهورية غابون على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر مقدمي الإحاطات على جميع إسهاماتهم القيمة هذا الصباح.

إن القبلة الموقوتة المتمثلة في أزمة المناخ التي نواجهها هي بالتأكيد إحدى أخطر التهديدات لأمننا الجماعي.

للعلاقة السببية المباشرة بين تغير المناخ والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان لا تزال ضئيلة.

وأفضل طريقة لمعالجة التداخيات المحتملة للسلام والأمن التي قد تنشأ عن تغير المناخ هي في نهاية المطاف بتكريس جهودنا ومواردنا

لعكس اتجاه تغير المناخ نفسه. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي هيئة الأمم المتحدة المناسبة للغرض والتي أنشئت خصيصا لمواجهة تغير المناخ. وخلافا لمجلس الأمن، فهي تمثل جميع الدول الأعضاء وتلتزم بمبادئ هامة، تشمل الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها.

وفي الختام، نتطلع إلى المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في مصر، بوصفه مؤتمر تنفيذ تملك زمامه أفريقيا. وينبغي أن يسفر عن

نتائج متوازنة تتناول التكيف والتخفيف ووسائل التنفيذ. وينبغي له أيضا أن يتفق على آلية محددة للخسائر والضرر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): وجهت اتهامات إلى الاتحاد الروسي تشوه الواقع. وقد قمنا بالرد عليها مرارا وتكرارا، وبالتالي لن نقضي وقتا في ذلك اليوم.

نود أن نشدد على أن عددا من الدول أثبت مرة أخرى أنه ما فتئ يستغل أفريقيا وجدول الأعمال الأفريقي. وعلى النقيض من ذلك، فإن الاتحاد الروسي لم يستغل أفريقيا، بل ما فتئ بدلا من ذلك يستمع إلى أفريقيا. ونحن على استعداد للعمل وفقا لجدول أعمالها.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.